



منتديات الجماعة الإسلامية < المنتدى العام > قضايا سياسية
تحديث هذه الصفحة مذكرات عبود الزمر بالشروق والمصريون

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع طريقة العرض

#1

AM 03:00 ,08-19-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

islam11
Senior Member

مذكرات عبود الزمر بالشروق والمصريون

بإذن خاص من صحيفة الشروق .. المصريون تنشر مذكرات عبود وطارق الزمر "رحلة عبود وطارق الزمر من المنصة إلى البديل الثالث"

المصريون - خاص : بتاريخ 19 - 8 - 2009

تبدأ صحيفة المصريون الالكترونية ابتداء من اليوم في نشر فصول مذكرات القيادي الإسلامي المعروف عبود الزمر تحت عنوان "رحلة عبود وطارق الزمر من المنصة إلى البديل الثالث" ، وكانت صحيفة الشروق اليومية قد حصلت من أسرته على حق نشرها مسلسلة وتم الاتفاق على أن تنشرها صحيفة المصريون الالكترونية بإذن خاص من الشروق ، ويكشف عبود الزمر في مذكراته العديد من الأسرار والمعلومات بعضها ينشر للمرة الأولى ، يتحدث القياديان الكبيران عن عناوين مهمة من مثل :

اسباب انضمام ضابط المخابرات الحربية إلى تنظيم الجهاد
أول لقاء بمحمد عبد السلام فرج في حضور طارق الزمر
قصة هروب عبود وطارق بعد القبض على نبيل المغربي
تفاصيل الخطة التي وضعها عبود لأغتيال السادات
استهداف بيجن وشارون اثناء تشييع جثمان السادات
وداع خالد الاسلامبولي وهو في طريقه إلى منصة الاعدام
ازمة ولاية الامير والاسير وانقسام المجموعة إلى جماعة وجهاد
انضمام عبود وطارق لمجلس شورى الجماعة الإسلامية
مفاوضات عبود مع الداخلية ولقائه بالشعراوي
، المذكرات أعدها للنشر الزميل محمد سعد عبد الحفيظ ، وتنشرها المصريون في زاوية "ملفات" .

بإذن خاص من صحيفة الشروق .. المصريون تنشر مذكرات عبود وطارق الزمر "رحلة عبود وطارق الزمر من المنصة إلى البديل الثالث"

المصريون - خاص : بتاريخ 19 - 8 - 2009

تبدأ صحيفة المصريون الالكترونية ابتداءً من اليوم في نشر فصول مذكرات القيادي الإسلامي المعروف عبود الزمر تحت عنوان "رحلة عبود وطارق الزمر من المنصة إلى البديل الثالث" ، وكانت صحيفة الشروق اليومية قد حصلت من أسرته على حق نشرها مسلسلة وتم الاتفاق على أن تنشرها صحيفة المصريون الالكترونية بإذن خاص من الشروق ، ويكشف عبود الزمر في مذكراته العديد من الأسرار والمعلومات بعضها ينشر للمرة الأولى ، يتحدث القياديان الكبيران عن عناوين مهمة من مثل :

اسباب انضمام ضابط المخابرات الحربية إلى تنظيم الجهاد

أول لقاء بمحمد عبد السلام فرج في حضور طارق الزمر

قصة هروب عبود وطارق بعد القبض على نبيل المغربي

تفاصيل الخطة التي وضعها عبود لأغتيال السادات

استهداف بيجن وشارون اثناء تشييع جثمان السادات

وداع خالد الاسلامبولي وهو في طريقه إلى منصة الإعدام

ازمة ولاية الامير والاسير وانقسام المجموعة إلى جماعة وجهاد

انضمام عبود وطارق لمجلس شورى الجماعة الإسلامية

مفاوضات عبود مع الداخلية ولقائه بالشعراوي

، المذكرات أعدها للنشر الزميل محمد سعد عبد الحفيظ ، وتنشرها المصريون في زاوية

"ملفات" .



#2

AM 03:13 ,08-19-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007

المشاركات: 116

islam11
Senior Member



رحلة من المنصة إلى البديل الثالث

كتب : محمد سعد عبد الحفيظ : بتاريخ 19 - 8 - 2009

في احدى نوبات انفعاله الشهيرة وجه الرئيس السادات تحذير شديد اللهجة إلى المقدم مخابرات حربية عبود الزمر ، وقال خلال خطاب له بمجلس الشعب نهاية سبتمبر 1981 " الولد الهارب ..بتاع يوم الجمعة ..اللي سماعني دلوقت .. أنا موش هرجمه " ،لم يمضي على هذا التحذير ايام ، وصدر القرار بتصفية السادات بتخطيط عبود وتنفيذ مجموعة من زملائه الذين شاركوا في العرض العسكري .

بعدها بأسابيع قليلة وتحديداً في 20 أكتوبر 1981 وصف رئيس الجمهورية الجديد حسني مبارك في حديثه مع جريدة " نيويورك تايمز " عبود بأنه " ولد معقد نفسياً مر بظروف دفعته إلى التطرف ،حيث تزوج ولم ينجب فطلق زوجته ،ثم تزوج من قريبه له لكنه لم ينجب منها ايضاً " ،وحاول مبارك في حوارهِ أن ينفى انتماء الزمر إلى جهاز المخابرات الحربية " ،فالتحقيق كان لايزال مفتوحاً والزمر المتهم رقم 2 في القضية مازال في قبضة جهاز مباحث أمن الدولة الذي حاول جاهداً بشتى الطرق الحصول على معلومات واعترافات من ضابط الجيش .

كشفت تحذير السادات " للولد الهارب " ،وحديث مبارك عن " الولد المعقد نفسياً " ،عن موقف الرئيسان من هذا الضابط الذي خطط بمعاونة ابن عمه طارق واخرين لأقامة دولة الخلافة ،مستلهمين روح الثورة الايرانية التي لم يكن مر على اندلاعها عامين في ذلك الحين ،فما السر في هذا العداء ؟وما مصير هذا المشروع ؟،وكيف تمكنت جماعة الجهاد من تجنيد ضابط المخابرات الحربية ؟،وما الدور الذي لعبه ابن خالته وشقيق زوجته طارق في تجنيده ؟ ،وهل هناك علاقة تربطه بأغتيال المشير احمد بدوي ؟ ،وما هي اسرار قصة هروب " منصور " الاسم الحركي لعبود بعد اكتشاف امره ؟ ،وما الدور الذي لعبه " ابو الفدا " ، الاسم الحركي لطارق ، حتى يسلم " منصور " نفسه للأجهزة الامنية ؟

يقول عبود الزمر لقد مررت بمراحل عديدة قبل الوصول إلى فكر الجهاد أو بمعنى أدق التصور الصحيح للإسلام بمفهومه الشامل.

المرحلة الأولى: وهي انشراح الصدر والإقبال على طاعة الله تعالى بكل المشاعر والوجدان.. لقد كانت خطب الشيخ كشك تجعل شعر رأسي يكاد يقف ويسرى في جسدي قشعريرة غريبة متفاعلا مع المواقف ومتجاوبا مع أوامر وتعاليم الإسلام العظيمة.. لقد كانت دموعي تنهمر منى بلا توقف، وكلمات الشيخ إبراهيم عزت _ أمير جماعة الدعوة و التبليغ _ تدخل إلى قلبي مباشرة وتسرى في عروقي فتعيد إلى حياتي من جديد، لقد أحسست في تلك اللحظات أنني أصبحت سيذا على نفسي بعبوديتي لله تعالى فبذلت وسعى على الفور في التخلي عن كل ما يخالف الإسلام.. علمت حرمة لبس الذهب للرجال فخلعت خاتمي الذهبي خاتم الزواج _ واشتريت بثمنه كتبا إسلامية تعينني على فهم الإسلام.. اشتريت فقه السنة للشيخ سيد سابق _ وكتاب رياض الصالحين للنووي ومنهاج المسلم للشيخ أبو بكر الجزائري، وأقّلت على الفور عن التدخين بعد أن علمت حرمة.

المرحلة الثانية: هي مرحلة القراءة في الكتب الدينية بحثا عن الحق، فلقد طالعت بعضا من تلك الكتب كتفسير القرآن لابن كثير وكتاب الفتاوى لابن تيمية والعقيدة الطحاوية ونحو ذلك.. وأمدني شقيق زوجتي الأخ طارق الزمر ببعض الكتيبات والمفيدة مثل: «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين» لأبي الحسن الندوي _ و كتيب «قادة الغرب يقولون: دمرُوا الإسلام أبيدة أهله» وكتاب «ماذا يعني انتمائي للإسلام» للشيخ فتحي يكن، ومجموعة كتب ورسائل الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله، و«جند الله» للشيخ سعيد حوى «ومعالم في الطريق» للشهيد الشيخ سيد قطب «ورسالة الإيمان» للشهيد الشيخ صالح سرية ونحو ذلك من الكتيبات التي استعرتها من أخوة كرام أو اشتريتها من معرض الكتاب أو المكتبات العامة أو من بائعي الكتب أمام المساجد..

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الخيار بين البدائل المطروحة للتغيير وكانت هذه المرحلة هي أخطر المراحل بالنسبة لي حيث كنت أعيش صراعا نفسيا عميقا، فالأوضاع التي يحياها المجتمع تخالف الصورة المنشودة للإسلام، ووجودي في داخل القوات المسلحة يجعل من احتمال استخدامي لمساندة السلطة الحاكمة أمرا واردا في أية لحظة خاصة أن السادات كان قد دفع بالقوات المسلحة لتأمين

البلاد في اضطرابات 1977م بعد فشل الشرطة في السيطرة على الموقف، وكذلك فإنه في عام 1979م وجه ضربة عسكرية إلى ليبيا بعد أن أنهى حالة الحرب مع العدو الصهيوني، ومعنى ذلك أن دور القوات المسلحة سيكون لخدمة مصالح أجنبية أو أهواء شخصية، واحتمال الزج بالقوات المسلحة إلى مواجهة الحركة الإسلامية بدعوى تأمين البلاد أمر وضعوا له حساباته المضللة، ولما كنت أعلم حرمة ذلك النوع من القتال الذي تراق فيه دماء المسلمين ولا يجوز لي تحت دعوى الطاعة وتنفيذ الأوامر أن أشارك في قتل أو جرح مسلم يريد أن يقيم شرح الله تعالى في مصر - كان هذا الموقف على عصيبا - فلقد أحسست أنه لا بد وألا أضع نفسي في هذه المواجهة التي أخسر فيها ديني وآخرتي، ففكرت في الاستقالة وترك العمل واستشرت بعض الأخوة الكرام الذين أجابوني بما يشفى صدرى ويدعوني إلى الانتظار لخدمة الإسلام من موقعي مع تلافى كل الاحتمالات التي توقعني في المحذور الذي أخشاه..

وطبيعة التربية العسكرية عموما تجعل الإنسان يأخذ أموره بشيء من الحزم فيخلص من كل موقف إلى قرار واضح فيه.. ومن هنا كانت المبادرة إلى اختيار وسيلة تغيير لذلك الواقع الذي اختلف معه جذريا شريطة أن يكون موافقا لما جاء به الإسلام.. وعلى الفور استبعدت فكرة المنهج الإصلاحى الذى يدعو إلى بناء قاعدة تفرز بعد ذلك الحاكم المسلم، إذ لم أتخيل إمكانية تنازل أهل الباطل عن مواقعهم وتسليم السلطة بسهولة لغيرهم، خاصة للإسلاميين منهم، أو إمكان تربية وبناء مجتمع مسلم حقا، وهناك حاكم خارج عن شرع الله ، وكذلك فإننى لم أقف طويلا أمام فكرة العزلة عن المجتمع إذ وجدت فيها منهجا سلبيا فى واقع يدعو إلى إيجابية العمل للتغيير.

وهكذا أمضيت شهورا فى التعرف على تلك المناهج من خلال كتيبات ورسائل قادتها، ولكن الذى استوقفتنى هو فكرة الخروج على الحاكم الكافر ووجوب خلعه وتنصيب إمام مسلم يحكم بما أنزل الله، ولقد وجدت إجماعا بين علماء السلف على ذلك وفتاوى معاصرة لبعض العلماء تلحق حكم السادات بهذا النوع من الحكام... وهكذا كانت بداية فهمى لقضية الخروج على الحاكم والتي اعتقدت صوابها شرعا واقتنعت بصحة موافقتها للواقع أيضا.

ويضيف الزمر في حوار مع الكاتب الصحفي الراحل محمود فوزي مطلع التسعينات من القرن الماضي " كانت الجذور الدينية هي العامل الأول وراء التزامنا بالعلم للدين والجهاد فى سبيله وأقصدالجذور الدينية الفطرة السوية التى فطرنا الله عليها كما قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم «كل مولود يولد على الفطرة»

ويؤكد نزار غراب محامى آل الزمر أن علاقة عبود بطارق كانت أهم اسباب انضمام عبود لتنظيم الجهاد، ويقول " علاقة طارق بعبود لها اكثر من وجه فضلاً عن زواج عبود بأم الهيثم شقيقة طارق ، هو ابن خالته واعتقد ان طريق عبود لتنظيم الجهاد كان الزواج من ام الهيثم حيث كان طارق على صلة بمحمد عبد السلام مؤسس تنظيم الجهاد وصاحب كتاب الفريضة الغائبة وكان طارق يدعو شقيق زوجته للصلاة لدى الشيخ ابراهيم عزت رحمه الله وبدأ عبود فى التحول نحو التمسك بالاسلام فكرا وثقافة وعقيدة وشريعة ثم التقى بمحمد عبد السلام ولأول مرة ينسحب على الحركة الإسلامية فكر المؤسسة العسكرية فى التخطيط والتنظيم والحركة على يد عبود الزمر "

وتابع غراب " أعلم من عبود شخصيا ان ميررات عملية المنصة كانت عديدة منها كامب ديفيد واثارها على الامة الإسلامية ، وكذلك سب السادات للعلماء والمشايخ مما اعتبره الاسلاميين استهانه بالدين الاسلامي ، كما كانت قرارات سبتمبر واعتقال العلماء والسياسيين الضربة القاصمة التي دفعت باتجاه تنفيذ المنصة"

ونفى غراب ان تكون هناك علاقة تربط الزمر بوفاة المشير أحمد بدوي ،وقال " لقد أكد عبود أن الحادث وقع حقيقة ولم يكن مديراً ، وكل ما أثير في هذا الشأن غير صحيح وفرقعات صحفية اثارها بعض الصحفيين غير الملتزمين "

ويضيف غراب " أن واقعة توعد السادات لعبود كانت في اطار الانفلات العصبي الذي اتسم به الرئيس الراحل في ايامه الاخيرة حيث لم يكن يراعي اثناء حديثه انه رئيس جمهورية ولحديثه بروتوكول خاص " مؤكداً أن قرار اغتيال السادات اتخذ بعيدا عن هذه الواقعة.

ويشدد نزار على أن عبود اعترض في البداية على تنفيذ الاغتيال ،وذلك لرغبته في تحقيق عمل شامل بالتغيير ، لكنه ناقش خالد الاسلامبولي قاتل السادات في تفاصيل التنفيذ وبعد أن اطمئن على كفاءة العسكرية قدم الدعم المتعلق بالتسلح بالذخائر والاسلحة والقنابل.

وعن ملابسات اكتشاف الاجهزة الامنية لعبود يقول غراب " كانت مباحث أمن الدولة تتابع نبيل المغربي احد اعضاء تنظيم الجهاد ،والذي اوكل إليه شراء السلاح ،وكان يقوم بتخزينه في شقة عبود بالجيزة نظراً لصعوبة تفتيشها من جانب الامن لأنها تخص ضابط مخابرات حربية ،وفي إحدى المرات ذهب المغربي والامن في اثره حتى ذهب إلى منزل عبود ،فداهمت قوات الامن الشقة ،وأكتشفت أنها لضابط بالمخابرات ،وحاولت زوجة عبود جاهدة أن تمنعهم من دخول المنزل لكنها لم تتمكن ،علم عبود من جيرانه أن الامن داهم الشقة فلاذ بالهرب ،ووصل تقرير إلى السادات يفيد بأن احد ضباطه يخطط لأغتياله فقد كشف تفتيش الامن لشقة الزمر عن أسلحة وذخائر وخطط عسكرية لأغتيال السادات ،انقلبت الدنيا رأساً على عقب بحثاً عن عبود ومجموعته "

وعن الخطط التي وضعها عبود لجماعة الجهاد قبل انكشاف امره في سبتمبر 1981، قال الزمر في الحوار السابق الإشارة إليه " كنا قد انتهينا من وضع الإطار العام للخطة ولكن التخطيط التفصيلي للعمل في مجال القتال لم ينته وضعه في قطاعات عديدة حيث إن ذلك كان يتطلب جمع مزيد من المعلومات لم تكن متوفرة في ذلك الحين، وبالطبع كان هذا الأمر سيستغرق وقتا ليس بالقليل. أما في الجانب التدريبي فلقد كانت هناك خطة تدريب ذات ثلاثة مستويات يتدرج فيها الفرد من المرحلة الأولى وهي التدريب النظري على المواد الثقافية العسكرية والأمنية إلى مرحلة التدريب على السلاح وأعمال النسف والتدمير ثم التدريب التكتيكي على العمليات الخاصة كمرحلة ثالثة تمهيدا لدخوله على خطة العمليات التي يتم فيها تدريبه على دوره المنوط به في الخطة العامة بشكل غير مباشر لنصل به إلى مستوى الاتفاق الذي يمكن معه أن ينفذ المهمة الخاصة به عند بدء العد التنازلي باتجاه ساعة الصفر، وبالفعل قام كل من الإخوة نبيل المغربي - عباس شنن - على الشريف - صبرى سويلم - وأبو بكر عثمان وآخرين بتنفيذ بدايات هذا الشق التدريبي لمجموعات الجماعة وخلاياها التنظيمية "

وحدد الزمر 9 محاور للخطة التي وضعن في مارس وهي باختصار :
 أولاً : استراتيجية الدعوة إلى الله تعالى :وفيهما تتجلى حقيقة الدعوة إلى دين الإسلام، فلقد كانت الجماعة تهتم بنشر الدعوة الإسلامية ليس فقط لمن وقع عليها الاختيار للعمل التنظيمي بل للناس كافة، ولقد اهدى بفضل الله كثيرون للإسلام على يد قادة الجماعة، وأسلم من النصارى العديد كثرمة لتلك الدعوة ثانياً : استراتيجية التحرك الانقلابي المفاجيء : وكانت تتلخص في إعداد العدد والعدة اللازمين لإحكام السيطرة على الأهداف الحيوية في البلاد وشل قدرة ومقاومة الجهات الأمنية المختلفة، وفي سبيل تنفيذ

الاستراتيجية ثم اتخاذ ترتيبات إنشاء الهيكل التنظيمي المقاتل القادر على الحسم في خروج عام راجح. ثالثا: استراتيجية تجميع الجهود والطاقات العاملة في الساحة لصالح الخطة: وتنتقل هذه الاستراتيجية من قاعدة إسلامية واجبة وهي التعاون على البر والتقوى فليس هناك مبرر للفرقة، أما أصحاب العقيدة الواحدة والتصور الحركي الذي يتسع لتنوع أساليب العمل طالما كانت مشروعة، وبالفعل كانت الجماعة تسعى للوحدة مع كل من اتفق معها، كذلك تضمنت هذه الاستراتيجية أفكار التحالف والتعاون مع فصائل العمل الأخرى تحقيقا لمصلحة الإسلام واختصارا للطريق إلى إقامة الدولة المنشودة التي تسعى جميع فصائل العمل الإسلامي إلى إقامتها وإن اختلفت الأساليب.

رابعا: استراتيجية الردع والنصرة: وهي تلك الاستراتيجية التي أرسيت من خلالها الجماعة قواعد ومبادئ نصره المظلومين قدر استطاعتها وكذلك الدفاع عن جسد الحركة، ولقد استخدمت هذه الاستراتيجية عندما وقعت أحداث الزاوية الحمراء .

خامسا: استراتيجية التحرك الاضطراري أو الطاريء: وفيها يتم الإعداد للدخول في معركة من وضع استعداد معين تكون فيه الجماعة قد وصلت إلى حجم من القوة يمكن أن تجرى تحركا قويا في الظروف الاضطرارية التي قد يفرضها العدو على الجماعة وذلك بتوجيه ضربة إليها.. فليس من المعقول أن تكون الجماعة قد حققت نسبة استكمال 90% مثلا من العدد والعدة ثم تستسلم دون مقاومة بدعوى أنها لم تكن قد اكتملت للخروج العام، ومن هنا كان التفكير في وضع هذه الاستراتيجية حتى لا تضيق جهود المسلمين سدى.

سادسا: استراتيجية الوقاية من ضربات العدو المفاجئة: وهي تتلخص في حماية الجماعة من مخاطر الهجمات الأمنية الرامية إلى اعتقال أعضائها، ولقد انبثق عن هذه الاستراتيجية العديد من الخطط في مجالات التأمين ضد الاختراقات وكذلك تحقيق الإنذار المبكر للجماعة بالاختراقات المضادة في أجهزة الدولة، وأيضا تجهيز خطة انتشار سريع إلى أماكن تبادلية لجميع العناصر حيث يمكن من خلالها القيام بالأعمال المطلوبة طبقا للمستوى الذي تقف عنده الجماعة.

سابعا: استراتيجية تحريك الجماهير المساندة للثورة: وكانت هذه الاستراتيجية تقوم على أساس تهيئة الجماهير للتفاعل مع الثورة فور إعلان البيان الأول وجذبها نحو النزول إلى الشوارع وتحريكها في اتجاهات معينة لنتيبت أركان الثورة وقطع الطريق على من تسول له نفسه من عناصر داخلية بإجراء تحرك مضاد أو من الدول الأجنبية التي لا يمكنها التدخل أمام حركة شعب بخلاف احتمال تدخلها ضد انقلاب محدود.

ثامنا: استراتيجية التحول إلى الخطط البديلة: لقد كان من الطبيعي أن يكون هناك احتمال لفشل الخطط الأصلية عند التحرك، وبالتالي فإن البحث عن استراتيجيات بديلة التحول إليها بهدف الوصول إلى ذات الغاية وهي إقامة الدولة الإسلامية، ومن هنا كانت تلك الاستراتيجية التي تعالج الجمود أو التدهور الذي قد يصيب الخطة العامة الأصلية أثناء تنفيذها وهو نوع من المناورة العسكرية لاستعادة زمام المبادرة بخطط أخرى تفتح آفاقا جديدة أمام العمل القتالي الذي قترت همته.

تاسعا: استراتيجية الاستفادة من التناقضات الدولية والإقليمية: وتلك قضية معروفة وضعت لها الجماعة حساباتها السياسية تحقيقا لمصلحة الإسلام وفي حدود المصلحة الشرعية المعتمدة التي لا ينبغي أن تضطرب في ظل أي نوع من أنواع التوازنات الدولية.. ولكنها مسألة جوهرية لا يمكن إغفالها في عالم اليوم الذي هو أشبه بالغيابة الموحشة.

وأكد الزمر أن الجماعة لم تكن قد وصلت إلى 10% من المقرر وفقا للخطة وأن تحركاتها في أحداث 1981م كانت في حدود تلك الإمكانيات، وقال " أننى أؤكد أن الخطة الأصلية لم تختبر ولم توضع في ميزان الاختبار الحقيقي الذي يمكن أن نقول فيه إننا خضنا مشروعا كاملا للتغيير، لقد كان من المتوقع الانتهاء من ذلك المشروع خلال عام 1984 حيث تكتمل جوانب الخطة.

وعن لقائه الأول بمحمد عبد السلام فرج مؤسس التنظيم يقول الزمر " - لقد كنت أعيش مشكلة تطبيق

الفكر على الواقع.. قناعتى الكاملة أصبحت باتجاه الخروج على النظام الحاكم وقتاله وخلعه وتنصيب إمام مسلم يحكم بما أنزل الله تعالى، وفي نفس الوقت أجد أن بقائى بالقوات المسلحة يعرضنى إلى احتمال أن أكون فى قتال ضد الشعب المسلم فى مصر.. وفى هذه الآونة دبر الأخ طارق الزمر لقاء مع الأخ محمد عبدالسلام تحدثنا فيه عن العمل الجهادى ووجدت أن حديثه يتسم بالموضوعية والبساطة فى عرض فكره والتجرد على المستوى الشخصى.. وكان معه من الأدلة ما جعلتني أستريح تماما للبقاء داخل القوات المسلحة إلى حين يأذن الله بعمل إسلامى كبير.. وانتهى هذا اللقاء بقناعة جماعية تامة لا بد من الجهاد وأنه لا مجال ولا أمل للحركة الإسلامية إلا بالجهاد.

وفي لقائه الثانى بمحمد عبدالسلام قابل الزمر كرم زهدى أمير مجموعة الصعيد، وتم الاتفاق خلال هذا اللقاء على تصورات وخطط العمل فى المجالات المختلفة، وبعد ذلك التقى أعضاء مجلس شورى الجماعة بالدكتور عمر عبدالرحمن وعرضوا عليه الإمارة العامة .

ويؤكد الزمر أنه عارض قرار اغتيال السادات، ويقول " قبل 5 ايام من تنفيذ العملية التقيت بطارق الزمر على مقهى التحرير بشبرا وعلمت منه أن خالد الإسلامبولي قد تم اختياره ضمن قوات العرض العسكرى وأنه عرض استعداده لتنفيذ عملية المنصة على محمد عبدالسلام وأن قيادات الجماعة بالوجه القبلى قد حضرت وباركت وأعربت عن استعدادها لتحرك مصاحب فى أسبوط وأن عبدالسلام طلب الإمداد بالإمكانات، وهنا أبديت للأخ طارق الزمر من عدم قدرة الجماعة على إجراء تحرك شامل لإسقاط النظام القائم لعدم اكتمال الخطة، ثم انتهت المقابلة على أساس تحديد لقاء مع خالد للاطلاع على خطته حيث كنت أشعر بصعوبة التنفيذ، ولقد أرسل لى طارق بعد ذلك بأن أذهب إلى قرية «برنشت» بمركز العياط.. ثم يرسلوا فى إحضار خالد ولكنى لم أوافق على المكان المختار لكونه يستلزم مرورى على عدة نقاط تفتيش فى الطريق وفضلت أن أرسل ما أريده مكتوبا، ولكن خالد كان قد دخل إلى العرض ولم تصله أى نصائح منى.. لقد كان خالد فى غنى عنها حيث أن الخبرة التى اكتسبها من خلال اشتراكه فى العروض السابقة كانت كافية تماما للتعرف على كل إجراءات الأمن وما بها من سلبيات وثغرات.

وعن أسباب عداه للسادات قال الزمر " لقد أبى السادات أن يحكم بالإسلام وارتضى القوانين الوضعية الباطلة المأخوذة من هنا وهناك واستهزأ بالحجاب الشرعى للمرأة المسلمة وقال عنه: إنه خيمة ثم إنه لم يقف عند حد هذه القضايا التى يكفر مقترفها بإجماع الفقهاء بل أسرع إلى مسيرة الاستسلام لليهود وعقد المعاهدة الأثمة التى أجهز فيها على القضية الفلسطينية وأغلق الباب أمام قتال اليهود الواجب لاسترداد أرض الإسلام السلبية."

ويضيف " لقد ارتكب السادات من أفعال الظلم والجور والفسق الكثير والكثير، فلقد سجن الأبرياء من أبناء الشعب بقرار التحفظ، وسب العلماء وهم ورثة الأنبياء وفتح الأبواب أمام السياحة إلى أقصى مدى، وفسدت معه الأخلاق، وأنفق الأموال على حاشيته وعلى استراحاته وقصوره، هذا ولقد وصلت به الحال إلى ترك الحبل على الغارب لزوجته لتزاول نشاطها المشبوه فى نوادى الروتارى والليونز والماسونية العالمية.. وكذلك لا ننسى كيف إنه قتل الأخ الشهيد صالح سرية والأخ الشهيد كرم الأناضولى.. ثم إنه دفع بالقوات المسلحة المصرية إلى توجيه ضربة عسكرية ضد ليبيا ولم يكن ذلك فى الاتجاه الصحيح الذى يجب أن توجه فيه القوات المسلحة بل كان ذلك للانتقام الشخصى المحض وتصفية الحسابات " ويتساءل " أليس يحق لنا بعد ذلك كله أن نختلف مع السادات جذريا بل وننصبه العدا ونخرج عليه ونقتله "

وعن قصة هروبه بعد اكتشاف امره وتفتيش منزله بالجيزة على اثر تعقب اجهزة الامن لنبييل المغربي قال الزمر " أنتقلت في تلك الاونة بين العديد من بيوتات الإخوة لحين تدبير شقة مستقلة أستقر فيها، وسمعت خطبة السادات فإذا به يقول " الولد الهارب بتاع يوم الجمعة انا مش هرحمه ، لقد أكد لي بعض إخواني أن هذا الكلام موجه لي فقلت في نفسي: إنني لا أنتظر منك رحمة يا سادات إنما الرحمة من عند الله.

لقد كان في كلام السادات استفزاز واضح يؤكد نواياه في البطش لنا جميعا، وعلى الجانب الآخر حاولت أجهزة أمن الدولة بالقول اللين أن توصل إلي معلومات تفيد بأنني لو سلمت نفسي للمجموعة «75» فسوف يتم احتواء المشكلة، وبالفعل وصلت إلى تلك الكلمات، ولكنني كنت أعلم أن الموقف قد خرج عن حدوده، وبالتالي أدركته أن المسألة لا تعدو كونها مناورة للقبض على فلم أعر ذلك الموقف اهتماما وكان التصميم على المواصلة والاستمرار هو الذي يسيطر على تفكيري تماما. ويتابع " في 25 سبتمبر 1981 وقبل عودتي لمنزلي بالجيزة كنت في لقاء مع كل من الأخ كرم زهدى والأخ عاصم عبدالمجد والأخ طارق الزمر والأخ فؤاد الدواليبي والأخ عصام الروشة والأخ صالح جاهين ، بقرية صفط اللين أتى الأخ أمين عيسى وكان يعمل بمديرية الأمن بالجيزة، وكان في نفس الوقت منضما إلى مجموعة صفط.. خرج الأخ صالح لملاقاته وعاد بعد قليل ليقول: إنه أخبره بأنه يجري الآن تجهيز حملة كبيرة بمديرية أمن الجيزة وأن هذه الحملة تشبه تلك التي خرجت ليلة التحفظ، وأنه رأى من واجبه إبلاغ هذا التحذير لنتخذ احتياطاتنا.. بالطبع أنهينا الاجتماع وقمنا ليذهب كل منا إلى مكانه، وكان هناك احتمال عند البعض أن تكون هذه الحملة موجهة للتنظيم لكنها كانت مجرد احتمالات.. انصرفت عائدا بسيارتي إلى الجيزة بينما مضى طارق بدراجة بخارية من طريق آخر وما أن دخلت إلى ميدان الجيزة حتى فوجئت بمن يستوقفني وينبهني إلى أن بيتي يفتش من مباحث أمن الدولة.. استدرت على الفور وعدت أدراجي وقد بدا واضحا أن تحذير أمين كان في موضعه.. بعدها بقليل وجد طارق الزمر من يستوقفه أيضا ويطلب منه ألا يذهب للشقة وأن هناك قوة من الشرطة قد هاجمتها قبل أن ينصرف طارق عائدا"

وعن علاقته بوفاة الشهيد أحمد بدوى وزير الحربية الأسبق قال الزمر " كثر اللغط حول موضوع مقتل وزير الدفاع الأسبق أحمد بدوى لكن بالرغم من اختلافى الجذرى مع السادات ونظام حكمه فإننى أؤكد أن السادات برىء من دم أحمد بدوى ورفاقه الذين قتلوا فى حادثة الطائرة .

ويرى الزمر أن الفريق سعد الدين قد غبن بعد حرب اكتوبر 1973، وقال " السادات كان يمكنه حل الخلاف مع رئيس أركانه بشكل من الحكمة دون أن يصل الأمر إلى ذلك الذى حدث. ولكنه السادات آخر الفراعنة - كما كان يسمى نفسه - ذبح مجهودات الفريق الشاذلى فى الإعداد والتحضير للمعركة وفى الأيام الأولى للقتال ليظهر فى ثوب المنقذ للانتصارات من الضياع.. وكنت أتصور أن هذا الدرس للفريق الشاذلى يكفيه طوال حياته فلا يسقى غيره من نفس الكأس البغيضة التى تجرعها على يد السادات ولكنه فعل!! والحقيقة أننى لم استمع إلى ما قاله الشاذلى مباشرة من المذيع، ولكن حينما توصلت إلى عنوان فضيلة الدكتور عمر عبدالرحمن وذهبت إليه مغرب اليوم السادس من أكتوبر وكان هذا هو أول لقاء بيننا بعد التحفظ فوجدته قد سجل على أحد أشرطة الكاسيت ما قاله الشاذلى، فلما أسمعنى إياه قلت له: لا.. وقصصت عليه القصة.

وأذكر أن بيان الشاذلى كان فيه تحريض للقوات المسلحة على التحرك حيث إن قتل السادات فى المنصة أضى على العملية صيغة التحرك العسكرى الانقلابى مما جعل الشاذلى يبادر بإصدار توجيهاته إلى القوات المسلحة لكنها لم تستجب لندائه "

وأشار الزمر أن التنظيم خطط لمحاولة ضرب جنازة الرئيس بالقنابل، وقال " أعداء الإسلام من قادة اليهود قد جاءوا إلى القاهرة لتشجيع جثمان صديقهم الحميم.. طرأت الفكرة استمراراً لحالة التصعيد

القتالي وإحداث الفراغ السياسي. لقد كان من المقرر أن تسير الجنازة من كوبرى القبة فى شارع الخليفة المأمون إلى النصب التذكارى فكان من الضرورى وضع خطتين.. إحداهما رئيسية وهى تتلخص فى دفع الأخوين سيد عبدالفتاح ورفاعى صادق والأخير قتل تحت وطأة التعذيب بسبب هذه العملية حيث يتنكر كلاهما فى زى عمال بناء يحملون أدواتهم وفى وسطها يخفون قنبلتين يدويتين وبمجرد وصول النعش إلى المنطقة أسفل العمارة يتم قذف القنابل.

أما الخطة الاحتياطية فكانت تتمثل فى دفع الأخ عادل شحتو بحمل قنبلة يدوية مثبتة على ساقه ويعمل بنظام الكمين المتحرك، حيث يتابع حركة الهدف ويندس وسط الجمهور على جنبى الطريق ليلقى قنبلته حينما يدخل الهدف فى مرماءه، وكان الغرض من الخطة الاحتياطية هو ملاحقة الهدف إن غير خط السير أو انكشفت المجموعة الرئيسية فى أى تفتيش محتمل لأسطح العمارات المطلة على طريق الجنازة.. ولكن إلغاء خط سير الجنازة وإغلاق الطرق المؤدية إليها والاقتصاص على تشييع النعش فى منطقة النصب التذكارى ووصول المشيعيين بالطائرات من المطار إلى منطقة الدفن رأساً حال دون تحقيق أى من الخطتين، لقد كانت الجنازة وجبة أشهى من المنصة طبعاً!! لقد كان بها الإرهابيان بيجين وشارون "

وفى يوم 13 اكتوبر 1981 كان عبود يجتمع مع طارق الزمر وعبدالله سالم وناصر درة ومحمد البرعى، دخل الليل عليهم وغلبهم النعاس بمن فيهم المجموعة المكلة بالحراسة، استيقظ عبود واثنين من الضباط فوق رأسه، فسحب مسدسه واطلق النار عليهم، فأصاب احدهم، وتراجع الاخر إلى خارج الشقة، أمر عبود رفاقه بأغلاق المنافذ، وسمع تهديداً من قائد القوة المكلفة بالقبض عليهم، رد عبود بطلقات من البندقية الآلية، واستمر تبادل النار بين الجانبين ثلاث ساعات متواصلة اصيب اثنائها طارق الزمر ونزف بشدة حتى ان زملائه ظنوا ان اشرف على الموت، وفى نفس الوقت نفذت الذخيرة، كئف رجال الامن طلقات النار على الشقة، ادرك عبود ان الامر حسم فطلب تسليم طارق اولاً، اقتادت القوة المجموعة كلها إلى مقر وزارة الداخلية بلاطوغلي، وصل الوزير للتأكد من العملية، ثم امر بترحيلهم إلى سجن القلعة .

وفى صباح السبت الموافق 6 مارس 1982 صدر الحكم فى القضية رقم 7 لسنة 1981 أمن دولة عسكرية عليا ، بأعدام الملازم أول خالد أحمد شوقي الإسلامبولي، ، عبد الحميد عبد السلام عبد العال علي، عطا طایل حميدة رحيل، ورقيب متطوع حسين عباس محمد، و محمد عبد السلام فرج عطية، وبالإشغال الشاقة على المقدم عبود عبد اللطيف حسن الزمر، و طارق عبد الموجود الزمرويسجن كلاً من كرم زهدى وفؤاد الدواليبي، وعاصم عبد الماجد وأسامة إبراهيم حافظ، فيما قضت المحكمة ببراءة الدكتور عمر أحمد علي عبد الرحمن.

تم تنفيذ حكم الاعدام فى حق الاسلامبولي وباقي المتهمين الصادر ضدهم حكم الاعدام فى 15 / 4 / 1982 ، وتمنى عبود للحاق بهم، وقال فى حوارہ السابق الإشارة إليه " شعرت انهم انتزعوا قطعة منى، تتميت ان الحق بهم شهيداً "

و صدرت احكام جديدة على عبود وطارق وباقي تنظيم الجهاد فى القضية رقم 2359 وفى لسنة 1982 جنايات عابدين، المعروفة بقضية الجهاد الكبرى، والتي ضمت ايمن الظواهري وعصام القمري وسيد امام وكرم زهدى وناجح ابراهيم و302 متهم، حكم فيها على عبود بالمؤبد، وعلى طارق ب15 سنة سجن .

طافا عبود وطارق بعد ها الحكم العديد من السجون طوفا مرتبطا بمواقفهما السياسية ، على حد تعبير محاميهما ، فمن السجن الحربي لسجن طرة لسجن ابو زعبل لاستبعادهما من مفاوضات مبادرة وقف العنف ثم الى سجن وادي النطرون واخيراً لسجن دمنهور .

واعتبر نزار غراب المحامي عبود وطارق رمزين اساسيين لتنظيم الجهاد، وقال " بعد عام 1984 واستئناف التنظيم لنشاطه كان عبود وطارق الزمر الممد الاساسي والرئيسي لباحث الفكر والحركة مثل منهج جماعة الجهاد وفلسفة المواجهة ومعركة الاسلام والعلمانية وغيرها كثير " وخلال قضاء المتهمين في قضية الجهاد فترة سجنهم، برزت خلافات بينهم. تناقشوا في قضيتين. الاولى قضية اغتيال السادات، وكان هناك إجماع على ضرورة حصولها. أما الخلاف فنشأ عن ان جماعة الجهاد - اي المجموعة التي تتبنى أفكار الجهاد - كانت ترى ان الاعتداء على مديرية الأمن في اسبوط واحتلالها عمل عشوائي غير مخطط له وكان عبارة عن رد فعل اسال دماء ما كان ينبغي ان تُسال. فحصل خلاف بينهم، كان هذا أحد خلافين في السجن. اما الخلاف الثاني فكان على إمارة الشيخ عمر. ففريق كان يرى ان الشيخ عبود الزمر باعتباره رجلاً عسكرياً ومُقدماً في جهاز المخابرات ولديه صفات القائد - وهي الحواس ومن ضمنها البصر خصوصاً - هو الأصلح ليكون أميراً. في حين اختارت مجموعة الصعيد الشيخ عمر اثناء هذا الخلاف جلس فريق كأنه على الحياد. وفجأة فجر الرائد عصام القمري، قضية شرعية لم تكن متوقعة منه هو بصفته عسكرياً. إذ جلس القمري وقال لهم انه لا تجوز ولاية الضريروقال ان عبود الزمر هو الأمير. وهنا حصل الانفصال. مجموعة الهرم وبحري اختارت عبود الزمر، والمجموعة الاخرى اختارت الدكتور عمر عبد الرحمن.

حصل الانقسام وبقي كل منهم يعمل ضمن جماعة مستقلة جماعة الجهاد بقيادة عبود الزمر والجماعة الاسلامية بقيادة الشيخ عمر عبد الرحمن. وقد حاول بعض الناس ان يصلحوا بين الطرفين ويوحدوهما، ولكن دائماً كانت تبوء المحاولات بالفشل لأسباب كثيرة.

ويتابع غراب " بعد اندماج الجهاد بالقاعدة حدث ارتباط بين عبود وطارق والجماعة الاسلامية وصارا عضوين بمجلس شوراها ، ولم يكن لذلك تأثير سلبي سوى على أفراد قليلين من تنظيم الجهاد معروف عنهم افتقاد هدف التأليف بين فصائل العمل الجهادي بينما صار عبود وطارق رمزين للحركة الاسلامية الجهادية بشتى فصائلها التي تتحالف على العمل الجهادي رغم ما يمكن ان يقع بينهم من خلاف في مسائل اخرى "

استدراك تاريخي على كلام الأستاذ نزار غراب جزاه الله خيراً:
عودة الشيخ عبود ود. طارق الزمر إلى مجلس شورى الجماعة الإسلامية لم يكن بعد اندماج الجهاد بالقاعدة بل حدث ذلك في عام 1991 ولم تكن القاعدة ظهرت بعد .. لذا لزم التنويه من باب الدقة لا أكثر ..

وكان لعبود دوراً مهماً في المفاوضات التي حاولت الدولة ان تجريها مع الجهاديين عقب اندلاع اعمال العنف نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ، والتقى بالشيخ الشعراوي رحمه الله الذي تدخل بالفعل لانهاء ازمة النقاتل بين ابناء الدولة ، والتقى عبود قيادات الداخلية بمبنى مصلحة السجون في هذا الاطار وكان هناك تصور يوقف احداث العنف ويطلق سراح المعتقل الذي يقرر القضاء اطلاقه .

ويؤكد غراب " أن لكل فصيل من فصائل الجهاد تصور بشأن الدخول في مرحلة جديدة بناء على تجربة مرحلة الصراع مع الدولة ولكن تختلف تلك التصورات من فصيل لآخر، وموقف عبود من مراجعات الجماعة الاسلامية التي اطلقتها نهاية التسعينات واضح من خلال الاطلاع على تلك المراجعات ومقارنتها ببرنامج عبود للانتخابات الرئاسية 2005 وكتاب مراجعات لاتراجعات لطارق

الزمر ورغم كون عبود وطارق اعضاء بمجلس الشورى للجماعة الا انهما لهما رؤيتهما التي يلمس المتابعون تميزها بخصائص ، اما عن مراجعات سيد امام فهما لم يشاركا فيها او تعرض عليهما لابداء الراي ولكن فكل الجهاديين لديهم تصور لمرحلة جديدة مستوعب نتائج تجربة الصدام مع الدولة .

وستعرض " الشروق " على مدار 6 حلقات لوثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد و الاستسلام " والتي ستحمل رؤية القياديين الجهاديين في المراجعات والعديد من القضايا الداخلية والخارجية مثل موقفهم من جماعة الاخوان المسلمين ، والتعددية ، والاحزاب ، وموقفهم من القاعدة وحزب الله والحرب على الارهاب .

برواز (1)

عبود الزمر

عبود عبد اللطيف حسن الزمر 62 عام ضابط مخابرات حربية سابق المتهم رقم 11 في قضية اغتيال السادات ورقم 2 في قضية الجهاد الكبرى رقم 462 سنة 81 حصر أمن دولة عليا ، ولد في قرية ناهيا في 19/8/1947 م ، كان والده عمدة القرية ، وإستقال من منصبه ورحل إلى الجيزة ليتمكن من الحاق اولاده بالمدارس .
تخرج عبود من المدرسة السعيدية الثانوية عام 1965 ليلتحق بالكلية الحربية ، وتخرج منها عقب النكسة مباشرة ، ليشترك في حرب الإستنزاف ثم في حرب أكتوبر 1973 .

تزوج من ابنة خالته " وحدة الزمر " الملقبة بأم الهيثم ، بعد ان طلق زوجته الاولى ، قبل القبض عليه بنحو عام ، وتقول زوجته أنه قام بالعديد من العمليات الخاصة ضد الإحتلال الإسرائيلي ، حيث شارك في عمليات رص الألغام والكمائن وأستطلاع خلف خطوط العدو .

حصل على فرقة صاعقة ومظلات ، وجميع الفرق المؤهلة لضباط المخابرات الحربية والإستطلاع وكان مرشحاً للحصول على درجة الماجستير في العلوم العسكرية ولكنه قبض عليه يوم 13/10/1981 قبل موعد الإمتحان للألتحاق بكلية أركان الحرب بأربعة أيام فقط .

وتضيف أم الهيثم " مكث في السجن ثمانية وعشرين عاماً له مواقف معارضة للنظام المصري أدت إلى الإحتفاظ به في السجن وعدم الإفراج عنه "

أصدر مع باقي قيادات الجماعة الاسلامية البيان الأول لوقف العمليات القتاليه في يوليو 1997 ، لكنه لم يوقع على كتب المراجعات التي صدرت بعد ذلك ولم يشارك في إعدادها فالمبادره لاتعنى التراجع عن المشروع الإسلامي على حد تعبير زوجته ، وأكدت أنه فكرة قيام مجموعات الجهاد بمبادرات تخصهم لحل مشكلاتهم وتصويب حركتهم بشرط الالتزام بالشرع .

وتتابع " يتمسك بثوابته العقائديه ويرى أن المشروع الإسلامي قائم والمطالبة بتطبيق الشريعة هدف رئيسي " مؤكدة أن المبادرة لا تعنى التراجع عن الأهداف، وأشارت إلى أن خلافه مع النظام خلاف جذرى لا يمكن الإجتماع معه في كيان واحد لإختلاف المنطلقات والتضاد في الأهداف .

وتؤكد أم الهيثم أن روحه المعنويه عاليه ولم تتأثر بسنوات السجن أو المحن فهو راضى بقضاء الله ويسأل الله دائماً حسن الخاتمه على حد تعبيرها .

وتصفه بأنه سلفى الفهم والاعتقاد يحترم العلماء ويتحرى الشرع في القول والعمل ..

برواز (2)

طارق الزمر

طارق عبد الموجود الزمر (50 عام) المتهم رقم 14 في قضية اغتيال السادات ورقم 16 في قضية الجهاد الكبرى ،ولد عام ١٩٥٩ م بقرية ناهيا بمحافظة الجيزة ،تخرج من مدرسة الجيزة الثانوية بالعجوزة عام 1976 ،ثم التحق بعدها بكلية الزراعة جامعة القاهرة ،تعرف اثناء دراسته بالمهندس محمد عبد السلام فرج منظر تنظيم الجهاد وصاحب كتاب " الجهاد الفريضة الغائبة " ،دستور الجهاديين في ذلك الحين ،شارك معه في تأسيس نواة تنظيم الجهاد في منطقة بولاق . ولد طارق لأب متدين بالفطرة تأثر بحالة المد الاسلامي التي عمت مصر في السبعينات وتأثر بتحول ابنه طارق وزوج أبنته عبود للانضمام للتيار الاسلامي . حصل طارق اثناء سجنه على ليسانس الحقوق ،وتمكن من الحصول على الماجستير والدكتوراة في القانون الدستوري والنظم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام في فبراير ٢٠٠٦م بتقدير امتياز .

تقول شقيقته أم الهيثم أنه انهى مدة عقوبته في قضية اغتيال السادات في أكتوبر 2001 ولم يفرج عنه حتى الآن،وذلك بالرغم من صدور عدة أحكام قضائية توجب الإفراج عنه. أنهم أجهزة الامن بتعذيبه اثناء التحقيق معه بعد اغتيال السادات وحكم له القضاء بتعويض عن ذلك التعذيب . دخل في سجل قانوني و قضائي مع العديد من اجهزة ومؤسسات الدولة وحكم بعدة أحكام منها إيقاف الحبس الانفرادي ،وعدم أحقية وزير الداخلية في منع الزيارة عنه وعن زملائه , وحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية بمنع الإمتحانات الدراسيه ، وحكم بإلزام جامعة القاهرة بقبول أوراقه لتحضير الدكتوراة .. وحكم بإلزام الجامعة بحضور أهله المناقشه ،ولايزال هذا السجل مفتوحاً فينظر القضاء دعوته ضد النائب العام ومحكمة الإستئناف لتحديد جلسه تنظر أمر الإفراج عنه . أعلن عن نيته في الترشح لانتخابات مجلس الشعب عام 2005 كأحد البدائل السلمية لخيار التغيير المسلح , وتقدم بأوراق ترشيحه وأعلن برنامجاً سياسياً لخوض المعركة الانتخابية،لكنه لم يتمكن من المنافسة .

تقول شقيقته أن أسرته قامت بتسليم كفته إلى النائب العام بعد أن يأسنا من إمكانية الإفراج عنه في ظل حكم الحزب الوطني ودلت بذلك على عدم تأييده لهذا الحزب حتى وإن أدى ذلك إلى وفاته داخل سجنه كما نهبت إلي عدم السماح بتكفينه من أموال الحكومة التي استباحت كل أموال وثروات الشعب .

أشترط في بيان رسالته للدكتوراة لنجاح مبادرة وقف العنف في مصر : أن يتم الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين الإسلاميين . وأن يتم فتح الباب أمام ممارسة التيار الإسلامى كافة الأنشطة الدعوية والاجتماعية والسياسية

تزوج في السجن عام 1993 ورزق بـ " سارة " عام 1998 ،و " عبود " عام ٢٠٠٨ . أعلن في جلسات المحكمة التي تنظر الإفراج عنه تأييده لحركات المقاومة التي تتصدى للعنوان والإحتلال في بلدان العالم الإسلامى، وأعتبر أن دعمهم واجب وجوب الصوم والصلاة وخاصة في فلسطين المحتلة .

رفض عرضا للإفراج عنه إذا وافق علي إجراء حوار مع رئيس تحرير مجلة المصور مكرم محمد أحمد ،على حد قول شقيقته .



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الإنتقال السريع
قضايا سياسية

اذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:51 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة





منتديات الجماعة الإسلامية < المنتدى العام > قضايا سياسية

تحديث هذه الصفحة مذكرات عبود الزمر 2

الأسئلة الشائعة	فائمة الأعضاء	التقويم	مشاركات اليوم	البحث
-----------------	---------------	---------	---------------	-------



أدوات الموضوع طريقة العرض

#1

AM 04:45 ,08-20-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

islam11
Senior Member

مذكرات عبود الزمر 2

رحلة من المنصة إلى البديل الثالث... قصة الخلاف حول المراجعات

كتب : محمد سعد عبد الحفيظ : بتاريخ 20 - 8 - 2009

في ديسمبر 1992 تحركت سيارة إسعاف من أمام سجن طره ، لم تتوجه السيارة إلى المستشفى لنقل سجين مريض، لكنها توجهت إلى شارع الجلاء بوسط القاهرة وتوقفت امام مصلحة السجون، لينزل منها اشهر سجين سياسي في مصر المقدم بالمخابرات الحربية عبود الزمر، المخطط الرئيسي لحادث اغتيال الرئيس السادات محاطاً بحراسة مشددة ، وبداخل فوجى الزمر- بحسب ما اوردته تقارير صحفية حينها- بالشيخ محمد متولي الشعراوي رحمه الله ،يعرض وساطة لإنهاء النقاتل بين الدولة والجماعة الاسلامية.

اللقاء الذي كان يتابعه اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية حينها (صوت وصورة) وعد عبود خلاله بوقف كل أشكال العمل المسلح داخل مصر مقابل إفراج الدولة عن حكم القضاء المدني بإخلاء سبيله من أعضاء الجماعات الاسلامية، مع تركهم يزالون أنشطتهم المسموح بها في إطار القانون والدستور.

لم تمر أيام حتى جاء الرد على هذا العرض سريعاً.. حيث داهمت قوات الامن منازل أعضاء الجماعة بأمبابة، واعتقلت المنات منهم، أيقن حينها عبود أن المفاوضات فشلت، وأقيل عبد الحليم موسى بعدها بشهور قليلة، واستمرت عمليات العنف في مدن مصر.

وفي 5 يوليو 1997 فاجئ محمد أمين عبد العليم عضو الجماعة الاسلامية المتهم على نمة القضية العسكرية رقم 56 لسنة 1997، وسائل الاعلام بتلاوة بيان في قاعة المحكمة، دعا فيه قيادة الجماعة الإسلامية إلى وقف العمليات العسكرية، والبيانات المحرصة عليها من جانب واحد ودون قيد أو شرط، وذلك لمصلحة الإسلام والمسلمين"، فيما عرف حينها بمبادرة وقف العنف، وكان من بين الموقعين على هذا البيان عبود وطارق الزمر، فضلاً عن باقي أعضاء مجلس شورى

الجماعة، أعقب ذلك البيان صدور كتب المراجعات التي حملت أسماء معظم قيادات الجماعة باستثناء عبود وطارق.

أثارت مراجعات الجماعة الإسلامية وما يصدر عن قيادتها من بيانات وتصريحات بشأن العديد من القضايا جدلاً واسعاً في أوساط المراقبين والمتبعين، غير أن اللافت كان اختفاء اسم عبود وطارق الزمر من تلك المراجعات، كما لم يشاركا في مراجعات الجهاد " وثيقة ترشيد العمل الجهادي لصاحبها سيد إمام"، علما بأنهما أصدرتا أكثر من بيان يؤكد دعوتهما لوقف العمل المسلح في مصر.

" الشروق " حصلت من أسرة الزمر على وثيقة بعنوان " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " تحمل رؤية عبود وطارق الزمر في المراجعات والعديد من القضايا المحلية والدولية، كالإصلاح السياسي، والتعددية الحزبية، وتصورها للدولة الإسلامية، والحرب الدولية على الإرهاب، والموقف من عمليات القاعدة، وطرح جماعة الإخوان المسلمين، والعلاقة مع أمريكا و إسرائيل وإيران وحزب الله، وكذلك موقفهما من اتفاقية كامب ديفيد التي كانت أحد الأسباب التي دعت إلى التفكير في اغتيال الرئيس السادات.

المراجعات التي يدعو إليها آل الزمر

أن الواجب على كل جماعة أو حركة أن تراجع أعمالها وتنظر في مسيرتها بعد كل دورة من دورات العمل، لتقف على مدى التزامها بمرجعيتها، ومدة مطابقتها ومدى تحقيقها لأهدافها، وهو واجب على الفرد كما أنه واجب على الجماعة بمقتضى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد) كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم».

وفي ضوء المراجعة يلزم احترام نتائجها، كما يلزم التصويب وإعادة ترتيب الأوضاع في إطار المرجعيات والخطط والأهداف.. لهذا فقد جاء قرار الدعوة إلى وقف العمليات المسلحة في مصر بعد دراسة شاملة لنتائجها، وكذلك دراسة التحديات الجديدة التي أحاطت بالمنطقة الإسلامية في ضوء التحولات الدولية الأخيرة وبعد دراسة أثر ذلك على مستقبل الصحو الإسلامية. كما جاء هذا القرار في ضوء تحول العمل المسلح إلى عبء على العمل الإسلامى وبعد أن أصبح الاستبداد هو المستفيد الأول من استمراره، لذا فقد أصبح وقف العمل المسلح هو أحد السبل لتفويت الفرصة على السلطات التي استغلته لتكريس استعدادها وتدشين قوانينها الاستثنائية فضلا عن محاصرة الحركات والأحزاب السياسية وتطوير سيطرتها على المجتمع وثرواته.

أسباب العدول عن العمل المسلح

كما أن الدعوة إلى وقف العمليات المسلحة تتأكد من خلال الآتى:
وصول عمليات التغيير المسلح داخل المجتمعات الإسلامية إلى طريق مسدود، ونتائج سلبية، تضررت منها الدول والجماعات على السواء.
أن هذه العمليات قد أدت في بعض الدول إلى محاذير شرعية خطيرة فرضتها طبيعة القتال داخل المجتمعات الإسلامية.
تحول هذه العمليات في الغالب إلى مجرد عمليات للدفاع عن النفس أو لإثبات الحضور في حدها الأقصى، دون أن يرتبط ذلك بأهداف إسلامية عليا أو مقاصد شرعية عامة.

إن الرؤية الشاملة والنظرة المتفحصة فيما يجرى على الساحة الدولية ومساحة الاتجاهات الإسلامية توضح أن العمليات العسكرية قد تحولت إلى أعمال عشوائية، أو استجابة لاستفزازات مخططة، وهو ما يجعلها تضر أكثر مما تفيد.

أهداف المراجعات التي يدعون إليها

فى ضوء ما سبق فيجب أن تتضمن الدعوة إلى المراجعات بعض الامور:

- 1 - تأسيس رؤية إسلامية جديدة للتعامل مع المستجدات الكبرى والتحديات الجسام، وترتيب الأولويات والتعامل مع آليات ووسائل جديدة تتلاءم مع مشكلات وتعقيدات الواقع الجديد.
- 2- تهيئة الأوضاع داخل مجتمعاتنا لمناهضة ومقاومة مشاريع التغريب والإلحاد والمشروع الأمريكى - الإسرائيلي، تلك المشاريع التي لاحت فى أفق منطقتنا.
- 3 - بناء موقف موحد بالمشاركة مع كل المعنيين بالشأن العام فى بلادنا، قادر على الدفاع عن ديننا وهويتنا وأوطاننا، ومواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الدولية الأخيرة والتطورات التي تمر بها المنطقة.
- 4 - إعطاء الفرصة للأنظمة السياسية بالعالم العربى والإسلامى كي توفق أوضاعها وتوقف حربها على الصحوه الإسلامية، تلك الحرب التي لا تخدم إلا مخططات القوى الأجنبية التي تسعى إلى تحويل مجتمعاتنا إلى ساحة لصراع مفتوح.
- 5 - العمل على تحويل هذه المراجعة إلى نظرية عمل متكاملة، تتعامل مع كل معطيات المرحلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية الدولية والاقليمية، نظرية تؤمن مسيرة الدعوة وتشق طريقا للعمل وتفتح أبواب العمل التطوعى والخيرى، وتوفر المناخ لتعليم الشباب أمور دينهم وتستثمر كل الطاقات المتوافرة لصالح إعادة بناء الأمة.

مفهوم المراجعة

وعلى هذا فإن المراجعة لا تعنى التراجع عن الأهداف العليا للصحوه الإسلامية أو التراجع عن الواجبات الرئيسية للعمل الإسلامى لأنها تعاملت فحسب مع الأساليب والوسائل التي تبين وقوع المبالغة فى تحقيق مناطها أو اتضح عدم ملاءمتها للواقع.

كما أن المراجعات ليست دليلا على التراجع والضعف، بل هى علامة على القوة والنضج ودليل على الشجاعة والرشد، كما أنها ليست لمجرد إلقاء اللوم والعقاب على الحركة الإسلامية، دون تسليط الأضواء على الظروف والملابسات القاسية والمطاردات المستمرة والتعذيب البشع والاعتقال المبرح الذى يتعرض له هذا الشباب.

ولاتعنى المراجعات بآي حال من الأحوال تأييد علمانية الحكم أو مظاهر استبعاد الشريعة فذلك ما لا يسع مسلم فعله، فضلا عن أن تجربة الحكم العلمانى فى بلادنا فشلت فشلا ذريعا ووصلت إلى طريق مسدود.

كما أن المراجعات تستلزم وقف اضطهاد التيار الإسلامى ووقف كل صور الخروج على القانون فى التعامل معه، وذلك لأن الاضطهاد المنظم هو المسئول عن العنف العشوائى، ولا يعنى ذلك الانسحاب من المجتمع، أو هزيمة المشروع الإسلامى، أو تأييد الحزب الحاكم.

إن الدعوة إلى وقف كل أشكال الصراع المسلح داخل المجتمعات الإسلامية تؤكد أيضا دعم وتأييد

المجاهدين في كل بقاع العالم الإسلامي المعرضة للاحتلال أو العدوان أو الاضطهاد، لأن تأييدهم واجب كوجوب الصوم والصلاة.
ولاتعني المراجعة ايضاً إنهاء الخلاف مع النظام في السياسات المتبعة لأن الخلاف حول تطبيق الشريعة لا يزال قائماً.

أسباب لجوء الشباب إلى العمل المسلح

يمكن رصد اسباب لجوء الشباب إلى العمل المسلح في النقاط التالية :

- 1 - التناقص الصارخ بين الواقع القائم وبين القيم والأحكام الإسلامية الواجبة يجعل الشباب مندفعاً نحو التغيير بحماسة الفطري، والذي يؤدي إلى تبني أي وسيلة لتغيير هذا الواقع، ومهما كانت النتائج المترتبة على هذا التغيير، فليس هناك أسوأ مما هو قائم.
- 2 - وقوف العديد من الحكومات خلف العديد من مظاهر الخروج على الإسلام بل والعمل على تكريسها في المجتمع من خلال وسائل الإعلام والتعليم والثقافة وبشكل استفزازي، وجه العنف نحو الحكومات وجعلها الهدف الأساسي لعملية تغيير المنكر الاجتماعي.
- 3 - فإذا كانت الفصائل التي تميل إلى العمل المسلح تتميز بأن غالب المنتمين إليها من الشباب علمنا أن ذلك بالفعل أحد محددات ظاهرة اللجوء إلى العنف في عالمنا العربي والإسلامي، حيث يكون من أسبابه ميل الشباب إلى المثالية، ومن ثم التطلع الجارف إلى نفي الواقع الآسن واستحضار العالم المنشود، فضلاً عن ميل الشباب بطبيعة تكوينه إلى استخدام القوة في الوصول إلى أهدافه، ولاسيما إذا كانت هذه الأهداف على هذا القدر من الأهمية والإلحاح، وعلى هذا فهو اندفاع يحركه الاخلاص وإن قصر به «الفقه»، ومن ثم يصبح اتهام هذا الشباب بالعمالة الخارجية أو التطلع للسلطة هو اتهام غوغائي يفتقد إلى أدنى شروط الموضوعية.
- 4 - تذرع الحكومات بالعديد من الحجج الواهية بشأن عدم تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية أو الزعم بأن قوانينها بالفعل لا تخالف أحكام الشريعة، كل ذلك يسقط عنها المشروعية الإسلامية ويجعلها محل سخرية الشباب.
- 5 - تأكل دور المؤسسات العلمية الإسلامية التي تحولت إلى مؤسسات تبرير، فإذا ما تجاوزت الدور المرسوم لها كان جزاؤها الاستبعاد، وعلى هذا فقد فقدت قدراً كبيراً من قدرتها على مخاطبة الحس الديني لدى الشباب عامة، فضلاً عن قطاعات الإسلاميين وذلك بعد أن أصبحت صورة علماء الدين المتداولة أضحوكة المجتمعات.
- 6 - مطاردة بعض الحكومات لمظاهر الصحوحة الإسلامية ووضع الحكومات في موقع الخصم والذي يريد القضاء على شعائر الدين، لا سيما إذا تجردت هذه الحكومات من الحكمة وصادرت حق الأفراد في أداء شعائر ذات الطابع العبادي.
- 7 - إغلاق منافذ التعبير السياسي، فضلاً عن احتكار السياسة بشكل عام من قبل الحكومات، جعل المجتمع في حالة تهميش قصوى قابلة للثورة في كل لحظة، ولهذا فقد تمحور دور الحكومات حول العمل على تفريغ أو تأجيل هذه الثورات، وهذه الوضعية تعد من العوامل المهمة التي توهل أي تيار سياسي للثورة، حيث لا يسمح له بغير ذلك في ظل مناخ عام يتجه نحو ذلك.
- 8 - قطع الطريق أمام مظاهر الوجود الإسلامي السياسي بدعوى وذرائع لا تتمتع بالمصداقية، أو بالالتفاف على شعبية التيار الإسلامي، أو إلغاء نتائج الانتخابات، كل ذلك يعد سندا قويا يستند إليه أصحاب التيار المسلح، حيث يصبح اضطهاد التيار المسلح والعمل على محاصرته بل وإهانته،

سببا رئيسيا فى لفظ هذا الاتجاه، فضلا عن افتقاد أصحاب التيار السياسى إلى تأصيل فقهى يدعم توجههم ويجذب إليه أصحاب الخيار المسلح.

وفى هذا الإطار جاء إلغاء نتائج الانتخابات 1991 التى فازت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية بالجزائر ليضع علامات استفهام كبرى أمام الحل الديمقراطى فى عالمنا العربى والإسلامى، ويفقد الثقة فى الخيار السياسى، وفى المعايير الديمقراطية الدولية، حيث اعتبرت الولايات المتحدة: أن تعيين الرئيس بوضياف هو عملية انتقالية دستورية،!! كما اعتبر وزير خارجية فرنسا: أن وصول الإسلاميين للحكم فى الجزائر سيكون لها عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها!!

ويمكن الوقوف على حجم الجناية الدولية المرتكبة بحق الشعب الجزائرى وقيم الديمقراطية، إذا راجعنا الأسئلة التى وُجّهت للخارجية الأمريكية عند استجوابها بالكونجرس بشأن موقفها من إلغاء نتائج الانتخابات الجزائرية.. فقد قال النائب هارى جونسون: نقول دائما بأننا مع الحرية والديمقراطية، فهل نحن مع الحرية والديمقراطية بالجزائر؟! وقال النائب كيرج واشنطن: أعتقد أن السؤال الرئيسى فى هذا الجدل هو: هل نستطيع التوفيق بين دعوتنا للحرية والديمقراطية، وبين فوز الإسلاميين وتوليهم الحكم فى الجزائر؟، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أعطت الولايات المتحدة الإشارة إلى المؤسسات الدولية المالية لتسوية أوضاع الجزائر المالية وبشكل دائم.. وكأنها مكافأة على إلغاء نتائج الانتخابات التى فاز فيها الإسلاميون بشكل واضح.

9- الوقوف بقوة أمام كل مظاهر التعبير السياسى الإسلامى المتضامن مع قضايا الأمة الداخلية أو الخارجية، يضع الحكومات فى موقف الخانق لإدارة الشباب وطموحاته، كما يضعها فى خندق التحالف الدولى المحارب للإسلام.

10- التدخل الاستفزازى وغير المبرر من قبل بعض الحكومات فى الشؤون التعبدية فى الوقت ذاته الذى تفتح الباب على مصراعيه أمام كل مراكز اللهو والإباحية!! فإذا كان هذا التدخل متوافقا مع الإعلان عن ضغوط أمريكية لمحاصرة النشاط الإسلامى وتخفيض الحضور الدينى فى المجتمع فكيف يمكن أن يتلقى الشباب هذه الإشارات؟!.

11- استخدام بعض السلطات لأشد وسائل القمع والبطش فى تعاملها مع الشباب سواء فى المظاهرات السلمية أو فى السجون والمعتقلات.. وفى هذا يجب أن نذكر أن التعامل الهستيرى مع الإخوان فى الخمسينيات والستينيات، كان أحد مكونات الوعى بضرورة الخروج المسلح لدى جيل السبعينيات، وذلك لأن استباحة السلطات للمجتمع تفرض تلقائيا استباحة المجتمع للسلطات، كما أن هذا السلوك العنيف كان سببا فى رفض الشباب لدعوة الإخوان السلمية التى اعتبروها مهادنة!! فى وقت كان يجب أن تكون كفاحية ولو من باب الثأر!!.

12- استخدام وسائل الإعلام الحكومى فى التحريض على التيار الإسلامى، وهو ما يتم غالبا بصورة ساذجة ومفتعلة والأخطر من ذلك أن تسخر هذه الوسائل لخصوم التيار الإسلامى الذين ينالون ودون حرج من أحكام الإسلام الأساسية.

13- فشل العديد من الحكومات فى استيعاب العائدين من أفغانستان وتعاملت معهم وكأنهم أرباب سوابق فضلا عن أن وظيفة الدولة التطويرية والاستيعابية كانت توجب استيعاب هذه القوة البازغة دون قهر أو عنف.

14- فشل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى معظم دول العالم الإسلامى، أفقدها قدرا كبيرا من المشروعية وأسس للعديد من حركات الرفض والاحتجاج القابلة للانفجار فى أى لحظة.

15- عدم وجود اتجاه لدى كثير من أنظمة الحكم بالعالم العربى لرفع الوصاية عن المجتمع، فضلا عن السماح للحركات الإسلامية بممارسة العمل العام، وارتباك بعض هذه الأنظمة بشأن طرق التعامل مع الحركات السياسية والحركات الإسلامية على وجه الخصوص.

- 16-** اتخاذ بعض الحكومات (ضرورة أو اختيارا) مواقف مساندة أو داعمة لقوى دولية تهين المسلمين، وتسعى إلى تفويض كل قضاياهم الاستراتيجية.
- 17-** لقد أسقطت إسرائيل بتزايد نفوذها في المنطقة واتساع دائرة انتهاكها للحقوق والشعوب العربية جزء مهما من شرعية الحكومات، حيث ينظر إلي تلك الحكومات باعتبارها المسئولة عن كل ذلك، لأنها المسئولة عن التفاوت الكبير في القدرات والموارد السياسية إذا ما قورنت بدولة ناشئة مثل إسرائيل كما أن عدوان إسرائيل المستمر على شعوب المنطقة وبالأخص في فلسطين قد أهدر هيبة الحكومات وكرامتها أمام الشباب الثائر.
- 18-** كما قد أصبح التدخل الأجنبي السافر، والخضوع البرجماتي لشروط الخارج من أهم أسباب التعبئة الإسلامية الثورية التي هدمت معادلة الاستقرار السياسي التي كانت مبنية على الاستقلال السياسي وعدم الخضوع لشروط الخارج، وعلى سبيل المثال إذا رصدنا في مصر مدى تصاعد موجات وحركات الاحتجاج منذ كامب ديفيد وحتى الآن، لعلمنا أن النتائج خطيرة.
- 19-** كما لا يختلف عن الأسباب التي نتحدث عنها: أن مظاهر الغلو الفكري والعنف السياسي التي شهدتها مجتمعاتنا إنما ترجع بالأساس إلى استبعاد التعليم الإسلامي وغياب التنشئة الإسلامية الراشدة من مناهج التعليم والتربية الحكومية إضافة إلى السلوك المستفز بكل المشاعر الإسلامية الذي يبدو واضحا في تفريط الحكومات في قضايا الأمة، حتى إنها ظهرت في ثوب الوكيل الرسمي لأعداء الأمة.
- 20 -** في الوقت الذي تتعامل فيه السلطات مع كل الحركات الإسلامية على أساس أنها جماعات محظورة وخارجة على القانون، فإنها تتغاضى عن الإدارة الكنسية في مصر والتي استوعبت كل المؤسسات الخاصة بالنشاط الاجتماعي بين الأقباط بما جعلها دولة داخل الدولة وفي بعض الأحيان فوق الدولة!! وفي الوقت الذي أعلن رأس الكنيسة المصرية مرارا أنه لم يلتزم بأحكام القضاء التي تتعارض مع قوانين الكنيسة، ويكفر من يلتزم بها!! نجد الشباب المسلم في المعتقلات يمتحن في عقيدته كشرط للإفراج عنه بعد اعتقال تعسفي دام سنوات، ومن ذلك الامتحان أن يشهد بالإيمان لمن يعطل أحكام الله!!
- 21 -** كما لا يكون بعيدا عن تأجيح عوامل العنف الداخلي رؤية التحالفات الدولية وهي تحشد قواتها لمحاربة الإسلاميين في العديد من مناطق العالم الإسلامي، ومن ذلك ما صرح به أحد الخبراء الأمريكيين الذي أكد على «أن حركة الجهاد العالمية الحالية هي نتيجة غير مباشرة لتدخل الولايات المتحدة في أفغانستان».

وهكذا يتضح أن العنف الإسلامي هو بالأساس رد فعل على تجاوزات من قبل السلطات المحلية فضلا عن عدم امتلاكها رؤية استيعابية إن لم تكن تسعى في بعض الأحيان إلى تصعيد المعارك مع التيار الإسلامي، في محاولة لاجتذاب عطف ودعم بعض القوى الدولية.

وعلى هذا فإن التحدي القائم أمام مجتمعاتنا اليوم إنما يتمثل في بناء استراتيجيات ثلاث:
الأولى: إعطاء الفرصة للمبادرات الإسلامية الرشيدة الداعية إلى وقف العنف الداخلي والتعامل معها بمسئولية وإيجابية كاملة.
الثانية: العمل على إنشاء البيئة المناسبة للتعامل مع التيار الإسلامي من خلال الاعتراف بوجوده كقوة فاعلة في المجتمع.

الثالثة: الاعتراف بالمقاومة المشروعة على طول المنطقة وعرضها والعمل على دعمها ومساندتها، وعدم الخضوع بسياسات القوى الدولية التي يعتبرها حركات إرهابية، وعلى هذا فإننا نرى: كما أن التيار الإسلامي مطالب بتطوير رؤية سلمية تتعامل مع المعطيات السياسية

المعاصرة، فإن النظم السياسية بالعالم العربي والإسلامي مطالبة هي الأخرى، بتهيئة المناخ للقبول بالتيار الإسلامي وأنشطته كتيار له رصيد كبير من الشعبية والفاعلية.
ليس من المعقول أن تمد النظم السياسية أيديها لكل الأطراف الخارجية وتولى ظهرها لمجتمعاتها!!

*نقلا عن الشروق



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع
قضايا سياسية

إذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:58 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة

رتب • ratteb



[منتديات الجماعة الإسلامية](#) < [المنتدى العام](#) < [قضايا سياسية](#)

تحديث هذه الصفحة مذكرات عبود وطارق الزمر 3

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع طريقة العرض

#1

AM 03:25 ,08-25-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

[islam11](#)
Senior Member

مذكرات عبود وطارق الزمر 3

أزمة الفجوة بين الوعي العقيدي والوعي السياسي

*** محمد سعد عبد الحفيظ * : بتاريخ 25 - 8 - 2009**

أكد عبود وطارق الزمر القياديين الجهاديين المحبوسان على ذمة قضية أعتيال الرئيس السادات في الحلقة الاولى من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام أن عنف الحركات الاسلامية في العقود الاخيرة جاء كرد فعل على ما وصفاه تجاوزات السلطة، وأشارا أن اغلاق منافذ التعبير السياسي كان سبباً في لجوء الشباب إلى العنف.

وشدد آل الزمر في الوثيقة التي حصلت " الشروق " على اوراقها من اسرتها على أن المراجعات لا تعني مصالحة النظام فالخلاف على تطبيق الشريعة قائم .

وحدد القياديين الجهاديين في حلقة اليوم ثلاث شروط لإنجاح المراجعات ،ابرزها العمل على ايجاد آلية لمحاسبة الرؤساء وعزلهم عند الافتضاء .

البيئة اللازمة لنجاح المراجعات

لا يمكن أن توتي المراجعات ثمارها وتحقق الأهداف المرجوة منها دون توافر ثلاث شروط :
أولاً: الإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، في إطار مصالحة وطنية، تجتث جذور الفتنة، وتمنع أسباب الاقتتال الداخلي فلا يخفى على أحد أن ملف السجون المصرية لا يزال شاهداً على قسوة السلطات وخروجها على القانون والدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعتها

فى مجال حقوق الإنسان.

ثانيا: لابد من فتح كل الأبواب وإزالة كل الحواجز وتفكيك كل القيود التى تحول بين الشباب وبين العمل العام. دون اضطهاد أو تمييز.

ثالثا: إتاحة الفرصة أمام التغيير السلمى للسلطة، والعمل على إيجاد آلية لمحاسبة الرؤساء وعزلهم عند الاقتضاء، فهذا سبيل لا ينبغى إغفاله لإزالة أسباب الاحتقان والتوتر السياسى، فضلا عن أنه الطريق الذى يسمح بالنمو الطبيعى المتوازن للمجتمع وقواه الفاعلة.

مبادرة جديدة لمعالجة آثار صراع التسعينيات

فى هذا الاطار فقد دعينا إلى إطلاق مبادرة جديدة تهدف إلى العفو عن كل الذين شاركوا فى جرائم التعذيب فى السجون المصرية، خلال السنوات الماضية، فى إطار مصالحة وطنية تتضمن العفو والإفراج عن كل المعتقلين والسجناء السياسيين، وتعويض الآلاف الذين تعرضوا للتعذيب، وتعويض أسر الضحايا والمظلومين الذين قتلوا أثناءه.. وذلك استنادا إلى أن الله تعالى قد فتح باب التوبة لمن أراد أن يتوب عن هذه الجريمة (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق).. كما أن توبتهم أحب إلينا من عذابهم.

ومن الضروري الاسراع بإنهاء ملف التعذيب داخليا. قبل أن تستخدمه القوى الدولية فى ظروف معينة تتيح لها التدخل السافر فى شئون بلادنا، خاصة بعد أن أصبحت مطاردة المعذبين ظاهرة عالمية. كما أصبح التعذيب ضمن الجرائم التى تنظرها المحكمة الجنائية الدولية.. وبالإمكان ملاحقة مرتكبيها فى العديد من دول العالم من خلال «الاختصاص الجنائى الدولى» ،فضلاً عن أن الامم المتحدة أنشأت مجلساً لحقوق الإنسان يوازى مجلس الأمن، فى إطار تعاضم التدخل الدولى من خلال القانون الدولى الإنسانى.

ولا يجب أن نغفل التطورات التى يشهدها عالم اليوم بشأن المنظمات غير الحكومية المهمة بحقوق الإنسان، حيث أصبحت مطاردة ضباط ومسئولى التعذيب جزءاً مهماً من جهود الشرطة فى العديد من دول العالم، فتمت ملاحقة وزير الخارجية التونسى فى سويسرا على خلفية اتهامات بالتعذيب مارسها وهو ضابط شرطة، بل إن رؤساء العالم لم يسلموا من هذه الملاحقة كما رأينا فى رئيس شيلى السابق بينوشيه، ورئيس تشاد السابق حسين حبرى، فضلاً عن الرئيس العراقى السابق صدام حسين.

وما يجرى اليوم بشأن رئيس السودان عمر البشير. يدل على أن مسيرة الملاحقة متصاعدة، وأن ازدواجية المعايير الغربية لن تقدم وسيلة للتدخل فى شئون العالم العربى والإسلامى. وذلك حسب خطتها المرسومة، ووفق التوقيتات التى لن تتأخر بلادنا عنها كثيراً.. فضلاً عن أن تهديد أمن السودان ووحدته بالشكل الجارى، إنما يوجه أول ما يوجه إلى دور مصر العربى وأمنها القومى، ويوسع من دائرة نفوذ المشروع الإسرائيلى بالمنطقة.

كيف يمكن إنهاء الصراع المسلح

هناك عدة شروط لإنهاء الصراع المسلح داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وقطع الطريق على عمليات التعبئة المتصاعدة :

1- العمل على تحكيم الشريعة الإسلامية فى شتى مجالات الحياة، وعدم الوقوف عند النصوص

الدستورية، التي لم توضع إلا ذرًا للرماد في العيون، فطريق الشريعة هو الطريق إلى مرضاة الله تعالى، وإعادة بناء الأمة، والدفع بها نحو محور الفاعلية في الحياة الإنسانية، وأن كل المناهج الوضعية التي تم تطبيقها أو تجريبها في منطقتنا، لم تحقق أيًا من الشعارات التي رفعتها، وأصبحت الأمة في ظلها في ذيل الأمم، تتسول في كل مكان ومجال.

2 - إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات العامة، والإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، وإتاحة الفرصة الكاملة للشعوب لممارسة حقها في إدارة دفة التحولات المهمة التي تمر بها منطقتنا، فلا سبيل للنهضة الشاملة إلا بإطلاق إرادة الشعوب، فلم تكن هزائم الخمسين عامًا الماضية، إلا نتاجًا طبيعيًا لإقصاء الجماهير عن المشاركة، وإبعادها عن القرارات المصيرية، وعلى هذا يصبح من الحتم فتح الباب أمام جميع القوى السياسية لتشارك في صياغة المستقبل والنهوض بالأمة، وذلك حتى يمكن تجاوز حالة الإنسداد السياسي التي باتت تتحكم في مجتمعاتنا.

3 - إنهاء حالة الصدام مع فصائل التيار الإسلامي، والتي تحرض عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لن تؤدي إلا إلى المزيد من الضعف العام الذي تعانيه بلادنا ومجتمعاتنا، فضلاً عن أن هذا الصدام قد أصبح ذريعة لتثويته صورة الإسلام والمجتمعات الإسلامية أمام العالم، وسببًا من أسباب التدخل الخارجي في عصر التحولات الدولية الكبرى.

4- وضع حد لمسيرة التبعية واستنزاف الثروات وتجويع الشعوب، والعمل على إيقاف مخططات تهميش منطقتنا، وإخراجها من نطاق الفاعلية على الساحة الدولية، في الوقت الذي يمتلك فيه العالم الإسلامي 70% من موارد الطاقة العالمية و40% من المواد الخام، فإن حصته من التجارة العالمية لم تتجاوز بعد حاجز الـ6%.

5 - إعادة بناء الموقف العربي والإسلامي، في إطار رؤية متكاملة للتحديات المحيطة، والعمل على سيادة نهج الوفاق والتضامن والتكامل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فلم يعد هناك مجال للاستسلام للمخططات التي تسعى لإعادة رسم خريطة المنطقة وصياغة مستقبلها.

6- العمل على دعم وتطوير المؤسسات الجامعة بالعالم العربي والإسلامي، بما يحقق طموحات الأمة وآمالها، والتحالف مع الجهود الساعية إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، بما يكفل مصالح الشعوب المستضعفة والأمم المهمشة.

8- أن المعالجة الصحيحة لموجات العمليات العشوائية لا تتم بغير الإدراك الكامل لأهمية فتح الباب واسعًا أمام كل وسائل التعبير، والتوقف بلا رجعة عن كل صور وأشكال التمييز والاضطهاد، وإعطاء الفرصة لعلماء وقادة الصحو الإسلامية لمعالجة هذه الظواهر، في بيئة غير مستفزة. وذلك في إطار إدراك أن فتح الباب أمام النمو الطبيعي للتيار الإسلامي سيساهم إلى حد كبير في تطوير مجتمعاتنا، والعمل على استقرارها، والنهوض بها في مواجهة جميع التحديات والأخطار الخارجية.

فالصحو الإسلامية يجب أن ينظر إليها باعتبارها أبرز مظاهر حيوية الأمة، وهي الاستجابة الصحيحة التي يمكن أن نواجه بها تحديات القرن العشرين الجسام. في حين أن التحرك المنظم الساعي إلى إجهاضها وتصفيتيها، بدلاً من تطويرها وتوظيفها هو تحرك يسير في اتجاه مضاد لحركة التاريخ، كما أنه يدل على جنائية كبرى بحق مستقبل البلاد والأجيال القادمة، كما يدل على خلل استراتيجي فادح.

9 - أن النظم السياسية الحاكمة بالعالم الإسلامي تقف اليوم أمام فرصة تاريخية للحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية والأمن القومي، وذلك بالتوافق مع جميع القوى السياسية (الإسلامية

والوطنية)، وبناء مشروع جديد للمقاومة يقف بالأمة عند الحد الأدنى للصمود أمام الاجتياحات والتحديات المحيطة والمحدقة، والبديل لذلك هو تعريض أمن البلاد واستقرارها لأكبر الأخطار التي لا يمكن تصورها أو توقعها، فالسيناريوهات الموضوعية بالفعل لمنطقتنا تدور بين أمرين أحلاهما مر:

* إما الاندماج في منظومة الإمبراطورية الأمريكية، والعمل على تكريس المشروع الإسرائيلي بالمنطقة.

* وإما التفكيك والتفتيت بتكرار نموذج الصومال، والذي يجرى تعميمه اليوم في لبنان والسودان والعراق، وهو ما يصب أيضاً في مشروع الإمبراطورية الأمريكية، والقيادة الإقليمية لإسرائيل الكبرى.

10- والبرغم من ضرورة التزام السلطة بعقيدة التوحيد وأحكام الشريعة، إلا أن تخلف هذا الالتزام لا يعنى ضرورة الصدام، بل تقوم الدعوة باختيار أنسب وأجح السبل والوسائل لتحقيق أقصى انتشار ممكن، ولاسيما وقد أصبحت حجة الإسلام هي السلاح الأمضى في مواجهة كل الخصوم. أن مصلحة الدعوة قد تقتضى العمل على تحييد السلطة وعدم الدخول في صدام معها، وهو ما يلحظه كل من تعامل مع هدى المرسلين وكذا التراث الفقهي الذي تركه لنا علماء الأمة الثقات، فلا بد من تغليب المصلحة على المفسدة ودراسة المآلات قبل الدخول في أي قرار. أن توسيع مجال الدعوة في هذا العصر، قد أصبح هو التحدى الحقيقي الذي يجب أن تطرحه الصحوة الإسلامية، وذلك في ظل تصاعد طوفان العولمة الثقافية الطاغى.. والذي لم يسلم منه بيت.. وفي ظل سيادة المنطق المادى الإلحادى الذى شوه نفسية الإنسان ودمر مكوناتها الرئيسية.. فضلاً عن اتساع رقعة الظلم السياسى والاجتماعى، التى تجعل الإنسان فى أقرب موقع من فطرته.

الواجبات الملقة على عاتق الحركات الإسلامية

بناء على ما سبق فلا بد من القيام بعدة واجبات تضع الصحوة فى موقع متميز، تستطيع من خلاله أن تقول كلمتها للعالم.. وأن تواجه المستجدات الكبرى التى شهدتها القرن الجديد. وأن تظل فى قلب الأحداث متحدية عمليات عزلها قسرياً عن حركة المجتمعات.. وأهم هذه الواجبات:

بناء وصياغة نظرية عامة لحركة التيار الإسلامى والصحوة الإسلامية المعاصرة، فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة، وذلك فى ضوء دراسة مستوعبة لمجمل أداء التيار على مدى الثمانين عاماً الماضية، فلم يعد من المنطقى التعامل بالقطعة!!! مع قضية من أعقد وأخطر قضايا التنظير السياسى.. والنظرية المأمولة هى النظرية التى تضع الأهداف بدقة، وتحدد الأساليب والوسائل باحتراف، وترتب الأولويات بصورة تضع حداً لفوضى الأداء، وتبدع حلولاً للمشكلات والمعضلات المعاصرة، وتنتج تصوراً للتشكيلات والتنظيمات اللازمة لإنجاز الواجبات. ضرورة إعادة النظر فى مشاريعها وخططها العملية، والارتفاع إلى مستوى المسئولية الملقة على عاتقها، كحركات مجددة لدعوة الإسلام، داعية لإصلاح العالم، وذلك فى ضوء قراءة متعمقة للفقهاء السياسى الإسلامى، ونظرات مستوعبة للتحويلات الكبرى التى يشهدها واقعنا المعاصر، على جميع المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

أهمية إعادة صياغة مشروع النهضة الإسلامية المرجوة، فى ضوء الواقع الجديد الذى شهد تغييرات جذرية وحاسمة على كل الأصعدة، مع التأكيد على أن استيعاب وهضم الواقع الدولى

الجديد، قد أصبح مدخلا رئيسيا للتعامل مع الخريطة السياسية المعاصرة، كما يجب التنبيه إلى أنه إذا كانت الصحة الإسلامية قد أنجزت قدرا غير يسير من أهدافها خلال القرن العشرين. فإن أهدافا أهم لاتزال تنتظرها على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

وجوب بناء تصور شامل يحدد طبيعة العلاقة مع الحضارة الغربية - الحضارة الغالبة - وأسلوب التعامل مع كل معطياتها وإنجازاتها وإفرازاتها المعاصرة، ولاسيما ما يمثل تحديا للنهضة الإسلامية المنشودة، ومعوفا لحضور الأمة الإسلامية وفعاليتها.

وجوب إعادة الاعتبار لعلماء الأمة، والعمل على أن يكونوا فى مواقع الريادة، فهم ورثة الأنبياء، وأولى الناس بترشيد وتسديد وتصويب مسارات الصحة واتجاهاتها.

كما ينبغى الارتفاع إلى مستوى التحديات الخارجية التى تحاصر أمتنا، وذلك بالعمل على تبني مناهج وأساليب عمل تحصن المجتمعات وتحميها. والحذر من الاستجابة للمعارك الهامشية

والمفتعلة، حتى لا تستدرج الصحة بعيدا عن أهدافها الرئيسية.

لابد من الدراسة العلمية الوافية للتطبيقات الإسلامية المعاصرة على مستوى الدولة، فى السعودية وباكستان وماليزيا وإيران والسودان والإمارات وأفغانستان وتركيا والصومال ونيجيريا وإندونيسيا والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وذلك فى إطار بناء نموذج للدولة الإسلامية المعاصرة،

القادرة على التعامل مع المعطيات الجديدة، والتحويلات الحاسمة فى تاريخ العالم.

لابد من بناء تصور جديد للعلاقة بين التيار الإسلامى والسلطات الحاكمة فى العالم العربى والإسلامى، وذلك فى ضوء الواقع الجديد، وعلى أساس فقه المصالح وقواعد الضرورة.

التأكيد على ضرورة التفاعل الإسلامى مع معطيات الواقع المعاصر، وذلك بتبنى أساليب ووسائل قادرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والأهداف الإسلامية العليا. وهو ما يقتضى أسلوب العمل المؤسسى: الدعوى والتعليمى والتربوى والسياسى والاجتماعى، كما لابد من التأهل للتعامل

مع ظاهرة المنظمات غير الحكومية، التى يتنامى دورها فى العالم والاستفادة من قواعد عملها

التي تجاوزت حدود الدولة القطرية، التى تترسخ فى ظل التحويلات الدولية الجارفة.. كما يجب التعاطى الإيجابى مع ثورة الاتصالات العالمية، التى توفر مناخا أنسب لتبليغ القول، وتوصيل حجة الإسلام، فلم تعد الفضائيات والانترنت حكرا على نشر المادية والإباحية، بل يمكن توظيفها للدفاع

عن الإسلام وقضاياه، ونشر الفضيلة والذود عنها.

صياغة خطاب إسلامى معاصر، يتوجه للعالم من حولنا: يزيل الشبهات التى تتردد اليوم بقوة حول الإسلام، ويحذر العالم من استمرار تحكم الفلسفات المادية والعلمانية، التى تؤذن بدمار شامل.

بناء خطاب إسلامى وقانى، ردا على الحرب الاستباقية أو الوقائية الموجهة للعالم الإسلامى،

والعمل على كشف حجم الزيف والعدوان والعنصرية فى تلك الحرب، وعدم الاستسلام لمخططات

تغيير المناهج فى التعليم والإعلام والثقافة، فضلا عن إعادة بناء النظم السياسية وفق رؤية الغرب العلمانية.

العمل الجاد على معالجة ظواهر الغلو وإفرازاتها على الساحة الإسلامية، من خلال قواعد الفقه الإسلامى الأصيل، وتنمية الوعى بفقه الواقع، والتأكيد على أن أخطاء وتجاوزات الآخرين، لا تبرر تجاوز الفقه الصحيح فى التعامل معهم.. وقد أصبح من أهم الظواهر التى تؤرق المخططين

لمستقبل التيار الإسلامى: تنامى الوعى العقيدى وتقزم الوعى السياسى، وهو ما ينعكس سلبا على الممارسات الإسلامية داخل مجتمعاتنا أو فى التعامل مع الآخر العقيدى.

ومن أهم هذه الآثار السلبية فى التعامل مع الآخر:

1 - الاعتقاد بوجود الحرب على كل غير المسلمين، على أساس أن الكفر وحده يوجب الحرب.

2 - أن تكون الحرب على هؤلاء جميعا فى وقت واحد، وهذا هو الشكل الوحيد الذى يحقق عقيدة البراء، كما أن الكفر كله ملة واحدة.

3 - عدم إعطاء أية مساحة لتحديد بعض هؤلاء أو حتى من يكون منهم له رأى حسن بالإسلام. برغم أن هذا الفصام بين ما هو عقيدى وما هو سياسى، هو عرض لقلّة الفقه وفقدان التعامل الصحيح مع السيرة النبوية، فالعقيدة الصحيحة لا تستدعى إطلاقا إهمال الحسابات العملية والإدارة السياسية للصراع، فالرسول «صلى الله عليه وسلم» لم يفتح جبهتين فى وقت واحد طوال حياته، كما أن السلف الصالح لم يروا جواز أن يلقي المسلم بنفسه على صفوف الأعداء إلا إذا غلب على ظنه إحداث النكايّة، كما أنهم كانوا يرون أن عدم الأخذ بالأسباب قاذح فى الإيمان.

وعلى ذلك فيجب العمل على بناء جسور للتفاهم والتكامل مع جميع القوى السياسية، فى إطار حماية مجتمعاتنا من الاختراقات الخارجية، وتجفيف منابع الاستبداد والقضاء على الفساد، فذلك هو السبيل الواجب لإخراج شعوبنا من مستنقع الإذلال والقهر والتجويع والفقر. وكذلك العمل على تفعيل الخطاب الإسلامى الجماهيرى، الذى يخرج الجماهير من سلبيتها، كى تشارك وتخوض معاركها المصيرية، فالتيار الإسلامى ليس بديلا عن الجماهير، وإنما هو طليعة لها.

لذا فإن التفاعل النشط مع الحركات والاتجاهات العالمية المناهضة «للعولمة» و«القطبية الأحادية»، فى إطار بناء عالم أفضل تسوده العدالة، والعمل على إنقاذ الشعوب المستضعفة من المظالم المتوقعة فى ظلها، وذلك فى إطار قواعد الفقه الإسلامى المستقرة، سيكون ركيزة لعودة الصحوّة الإسلاميّة .



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع
قضايا سياسية

إذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:56 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة





[منتديات الجماعة الإسلامية](#) < [المنتدى العام](#) < [قضايا سياسية](#)

[تحديث هذه الصفحة](#) مذكرات عبود وطارق الزمر 4

البحث ▾

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع ▾ طريقة العرض ▾

#1

AM 03:29 ,08-27-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007

المشاركات: 116

[islam11](#)

Senior Member

مذكرات عبود وطارق الزمر 4

الإسلاميون والحركة السياسية في مصر

محمد سعد عبد الحفيظ * : بتاريخ 27 - 8 - 2009

حدد عبود وطارق الزمر القياديين الجهاديين المحبوسان على ذمة قضية اغتيال الرئيس السادات في الحلقة الماضية من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " ثلاث شروط لإنجاح المراجعات، أبرزها العمل على ايجاد آلية لمحاسبة الرؤساء وعزلهم عند الاقتضاء .
وشدد آل الزمر في الوثيقة، على ان هزائمهم الخمسين عاماً الماضية كانت نتاجاً لأقصاء الجماهير عن السياسة .

وأكد القياديين الجهاديين في حلقة اليوم أن المشاركة السياسية تسقط واجب الإعذار إلى الله، والبراءة من الأوضاع والسياسات القائمة. التي هددت دين المجتمع وقيمه، واستنزفت ثروات البلاد، بحسب ما جاء في الوثيقة.

الإصلاح السياسي.. وكيف يصبح بديلاً للصراع المسلح؟

أن قضية الإصلاح السياسي يمكن أن تكون أساساً لإعادة بناء الأمة وحمايتها من المخاطر التي تتعرض لها بلادنا في زمن العولمة والنظام الدولي الجديد.
فلقد أصبحت قضية الإصلاح السياسي هي القاعدة المؤهلة للحفاظ على تماسك مجتمعاتنا ومن ثم القدرة على مقاومة التحديات، كما أصبح الإصلاح السياسي الذي يكفل وجود كل التيارات هو

أساس يضمن إعادة بناء النظم والمجتمعات بما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة.

وعلى هذا فإن الجميع مدعو اليوم للتكاتف والتلاحم والارتفاع إلى مستوى المسؤولية، لإنجاز مشروع الإصلاح السياسي الذي يمثل أهم أولويات المرحلة، والإصرار على إنجازها مهما كانت التضحيات، كما يجب التنبيه إلى عدم إكمال ملف الإصلاح السياسي للقوى الدولية التي لا تريد من ورائه إلا تحقيق مصالحها وتطوير هيمنتها، كما يجب الحذر من القوى المحلية، التي لا تريد من ورائه إلا تكريس استبدادها واستمرار الفساد والنهب المنظم.

في المقابل فإن الإصلاح السياسي المفروض من الخارج ، إنما يعبر عن أحد أهم أدوات بسط نفوذ وسيطرة الامبراطورية الأمريكية، ولاسيما وقد أصبحت المنطقة الإسلامية من أهم مناطق العالم التي تحقق هذا الهدف. كما أنها قد أصبحت من أكثر مناطق العالم انكشافا أمام الغزو الخارجي والاختراق الأجنبي، فضلا عن أن الإسلام قد أثبت أنه عنصر المقاومة الباقي لهيمنة الغرب، وأنه هو الدين الوحيد الذي جعل الغرب موضع شك مرتين على الأقل، كما يقول صاحب صدام الحضارات، وعلى هذا فإن الإصرار على الإصلاح الليبرالي إنما يهدف بالأساس إلى تكريس هيمنة الغرب الثقافية، وتثبيت العلمانية، وإقصاء الشريعة، وإذابة الأمة في منظومة العولمة الغربية، تحت قيادة الامبراطورية الجديدة، ولا يمكن بحال تصور أن الإصلاح الليبرالي يسعى إلى تحرير شعوبنا، ونحن نرى التدمير الواسع وعمليات الإبادة المنظمة، التي تجرى في أفغانستان والعراق، فشعوبنا يكفيها أن يكفوا عن دعم أنظمة الاستبداد والطغيان، ويتركوها تمارس حريتها السياسية من منطلق الإسلام، فهي بالفعل أوسع مدى وأعمق أثرا من تلك التي تكفلها النظم الليبرالية.

واجب الحركات الإسلامية تجاه الساحة السياسية

لذا يجب أن تكون الحقوق السياسية للتيار الإسلامي هي رأس حربة وجوده المعاصر، وذلك في إطار المنافسة على قيادة المجتمع التي توجبها عقيدة التوحيد، ويفرضها العمل على تحكيم شريعة الإسلام.

كما أن هذه المنافسة تعبر عن امتلاك التيار الإسلامي لمشروع متكامل لتحرير الإنسان من العبودية لبنى جنسه، ومن الاسترقاق لغيره.. كما تعبر عن واجب إنقاذ البشرية من ويلات الصراع وتدمير الشعوب.

كما أنها واجب لإنقاذ البلاد من تفاقم المشكلات الاقتصادية والعمل على تحقيق العدل الاجتماعي، كما أنها ضرورة لبناء استراتيجيات تتعامل مع وضعية الأمة المتردية وطموحاتها المجمدة.. كما أنها تهدف إلى تكريس حالة وبناء وعى بضرورة كسر الاحتكار العلماني للسلطة.

كما أن المشاركة السياسية في إطار مشروع متكامل لمقاومة الانحراف وتصحيح المسار هي السبيل الوحيد لإيقاف وعرقلة حملات وعمليات تضليل الأمة وتزييف وعيها وإبعادها عن مسيرتها الحقيقية ودورها الفاعل.

كما أنها تعنى تجاوز مرحلة التخندق والدفاع، التي خلفتها حقبة طويلة من الاضطهاد والاستبعاد، إلى مرحلة التفاعل والمبادرة من خلال رؤية سياسية وبرنامج قادر على التعامل مع مشكلات المجتمع، والتفاعل مع هموم الناس وقضاياهم.

كما يجب التنبيه على أن فتح الباب أمام ممارسة التيار الإسلامي للعمل السياسي، هو سبيل إيقاف دوامات العنف الدورية، وليس العكس كما يرى فلاسفة الاستبداد والطغيان.. فضلا عن أن الحريات السياسية بشكل عام، والمشاركة المجتمعية هي من أهم سبل إيقاف التدخل الأجنبي في بلادنا،

ولاسيما وقد أصبحت أهم ذرائع تدخله هي حماية الحريات وحقوق الإنسان.
كما أن المشاركة السياسية - أخيرا - تسقط واجب الإعذار إلى الله، والبراءة من الأوضاع
والسياسات القائمة. التي هددت دين المجتمع وقيمه، واستنزفت ثروات البلاد، وأهدرت الطاقات
والكفاءات وعطلتها.

ضرورات المشاركة السياسية للحركات الإسلامية

أن الفصائل الفاعلة على الساحة السياسية مدعوة اليوم إلى إعادة النظر في اعتزال العمل السياسي
والحزبي، وذلك في إطار التأهل للتعامل مع مرحلة مهمة من مراحل العمل الإسلامي، حيث إننا
مقبلون على أوضاع وخريطة سياسية جديدة، أهم ما يميزها الصراع السياسي، كما أن قبول النظم
السياسية في منطقتنا لمشاركة الإسلاميين السياسية سيصبح أمرا حتميا، وخوض غمار الصراع
السياسي قد أصبح ضرورة للآتي:

- 1 - العمل على تحكيم الشريعة وإيقاف العمل بالقوانين التي تخالفها.
- 2 - عرض المنهج الإسلامي للحكم في صورة سياسات وبرامج تتعامل مع قضايا الناس
ومشكلاتهم.
- 3 - العمل على دفع السياسات الظالمة عن كاهل الفقراء، وإيجاد بيئة أفضل للعدل الاجتماعي.
- 4 - تحويل قيم الدعوة الإسلامية إلى مؤسسات فاعلة، تستطيع أن تقاوم العمليات المنظمة لتضليل
الشباب، وإهدار قيم الأمة.
- 5 - إيجاد ساحة عمل ومنابر دعوة، يمكن من خلالها التواصل مع الجماهير وتبصيرهم بالواجبات
الملقاة على عاتقهم.
- 6 - التصدي لغلاة العلمانية ودعاة النهج الاستثنائي، والحيلولة دون انفرادهم بالقرار في بلادنا.
- 7 - التواصل مع جميع القوى السياسية في سبيل إيجاد مناخ أنسب للحريات.

أهمية التحالفات السياسية

أن طبيعة الحركة على الساحة السياسية قد أصبحت تستلزم تأصيل شرعية وأهمية التحالفات
السياسية، فلم يعد من المقبول في هذه المرحلة المهمة، تضيق مساحات للعمل أجزاها الإسلام، أو
إسقاط آليات كفلتها الشريعة، بل واستعملها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كل مراحل
الدعوة والدولة: ففي مرحلة الدعوة لم تمنعه العقيدة الصحيحة من الإشادة بحلف الفضول، الذي
كان مبنيا على دفع الظلم، ولم تمنعه من التحالف مع أبي طالب من أجل تأمين حرية الدعوة، ولم
تمنعه من التحالف مع المطعم بن عدى من أجل حماية الدعوة.. وفي مرحلة الدولة تبرز وثيقة
المدينة بشكل واضح طبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم داخل الدولة، وموقفهم جميعا من أعداء
الدولة، أما عن القواعد التي يبنى عليها التحالف السياسي، فيمكن إيجازها كالتالي:

- أ - إن التحالف والتعاون مع غير المسلمين جائز، طالما أن الهدف من ورائه هدف مشروع، وأنه
لا يتضمن ظلما أو عدوانا على معصوم. فكيف بالمسلمين الذين هم داخل دائرة الإسلام الأوسع؟
- ب - إن الاستفادة من القوانين والأعراف والأوضاع الاجتماعية المستقرة جائز مادامت لم تتعارض
بشكل مباشر مع أحكام الإسلام، ولا يبعد عن ذلك الاستفادة من القوانين والأعراف الدولية.
- ج - إن التحالف قد يصبح واجبا إذا كان هدفه هو تحقيق حرية الدعوة والبلاغ أو مجرد تحقيق
سلامة الدعوة وحقهم في الحياة.

- د - التحالف مع المخالفين والمشركين لا يتعارض مع العقيدة الصحيحة «عقيدة الولاء والبراء» لأنه لا يتضمن نقضها أو الإخلال بها، فضلا عن أن للتحالف قواعده التفضيلية التي ترتبط بالظروف والأوضاع المحيطة، التي قد تجيزه أو توجبه.
- هـ - التحالف السياسي لا يتضمن بحال القبول بالعقائد الشركية أو تحسينها، فقد فعله الرسول «صلى الله عليه وسلم» عندما حالف المشركين وتعاون معهم.
- و - التحالف السياسي لا يتعارض مع وجوب مجاهدة المحاربين، لأنه من الجائز التعامل مع العدو وتغيير موقفه من محارب إلى مهان أو حليف في إطار المصالح العليا للإسلام والمسلمين، والدارس لسيرة الرسول «صلى الله عليه وسلم» يجده لم يفتح جبهتين في وقت واحد، ولما حدث ما حدث يوم الأحزاب، أرسل نعيم بن مسعود أمرا إياه: خذل عنا ما استطعت.
- ز - كما أن الاستعانة بغير المسلم، في غير القتال، لم يخالف فيه أحد من الفقهاء، فقد استعان الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعبدة الله بن أريقط في الهجرة، وهو على دين قريش، واستعار الدروع من صفوان بن أمية.

إفلاس غلاة العلمانية داخل المجتمعات الإسلامية

أن الإرهاب العلماني الذي يديره غلاة العلمانية في بلادنا في مواجهة الزحف الإسلامي، إنما يدل على إفلاس وتخبط لا نظير له، فالذين يزعمون أن الإسلاميين لا يمتلكون رؤية أو برنامجا سياسيا، أو أن الشعار الديني لا يتضمن حولا سياسية، يمارسون عملية تضليل متعمدة، ذلك أنهم يعلمون أن الشريعة والفقه الإسلامي يمتلكان أوسع وأغنى رصيد قادر على التعامل مع كل المشكلات والمستجدات، وأن قواعد التعامل مع هذا الرصيد الفقهي معروفة، وأن كيفية استنباط الأحكام في ضوء المستجدات مستقرة، وعلى هؤلاء، إن لم يكونوا يعلمون ذلك، أن يتفرغوا ولو قليلا لقراءة الفقه وأصول الفقه الإسلامي، بدلا من بذل الجهد كله في قراءة ماركس ودارون وفرويد!

والذين يدعون إلى ديمقراطية مشروطة بعدم وصول الإسلاميين للسلطة، أو يدعون إلى إقصاء الإسلاميين من العملية السياسية. لا يدعون إلا إلى استبداد جديد أشنع من سابقه، وهم يعلمون أيضا أن ذلك لن يحل إشكالية مجتمعاتنا، بل سيزيد حالة الاحتقان السياسي، التي نعيشها منذ أكثر من خمسين عاما.

جوالذين يدعون إلى إجهاض العملية السياسية برمتها إذا وصل الإسلاميون للسلطة، بزعم أنهم لن يسمحوا بتداولها. إنما يدعون إلى استبداد مؤكد وجرائم محققة، استنادا إلى تحركات وظنون لم تتأكد بعد، في أي مكان من العالم الإسلامي. بل إن كل التجارب تؤكد أن العلمانيين هم الذين يستأثرون بالسلطة ولا يسمحون بتداولها، ويستخدمون في سبيل ذلك كل الوسائل غير المشروعة (قمعية أو سياسية أو عسكرية).

والذين يتمللون من العملية الانتخابية أو يرفضون نتائجها، إذا حقق فيها الإسلاميون فوزا، ولو جزئيا، إنما ينحازون ضد إرادة الأمة ولا يحترموا اختيار الناخبين، وهم يحولون بذلك الديمقراطية كحل للمشكلات كما يقولون، إلى مشكلة تحتاج إلى حلول، وهو ما يكشف عن عدم امتلاك رؤية للخروج من الأزمة السياسية التي نعيشها مجتمعاتنا.

والذين يحرضون ضد التيار الإسلامي، على وقع العملية السياسية، ويسعون إلى تشويبه بغير حق، والتحريض عليه دون مبرر موضوعي. إنما يدللون على افتقارهم الحس الوطني النظيف، والشعور الكامل بالمسئولية، تجاه هذا البلد، لأنهم يكرسون الفتنة، ويفرسون الشقاق والانشطار داخل المجتمع، وهو ما ينم عن كراهية وحقد خالبيين من العقل والحكمة.

كما أن الذين يؤمنون بحتمية الحل الديمقراطي، ويسجدون كل يوم أمام صناديق الانتخاب، نجدهم

يكفرون بذلك كله لمجرد أن جاءت بعض النتائج لصالح الإسلاميين، وهو ما يكشف عن زيف دعاوى الديمقراطيين العرب، وأن الديمقراطية عندهم ليست إلا وسيلة لاحتكار السلطة، وربما توريثها!

تقويم لمسيرة الإصلاح السياسي في مصر

إن مسيرة الإصلاح السياسي في بلادنا لا تبشر بخير، حتى الآن، ولا يمكنها وفق هذه المسيرة العرجاء أن تنجز أياً من طموحات الأمة ومتطلبات نهضتها، فمزال الالتفاف على نهج الإصلاح هو السائد، ومزال العمل على تكريس الاستبداد هو أسلوب الإصلاح المتبع! كما أن إرهافات وملاحم التغيير القائمة لاتزال مرتبطة بالضغوط الخارجية والمناخ الدولي الجديد الذي أنتجته تفجيرات سبتمبر، كما أن الحجج التي تساق لتعطيل مسيرة الإصلاح ليست إلا ذرائع لا تعبر حقيقة عن مواقف أصحابها، ابتداء من التذرع بالخصوصية الثقافية، ومروراً بأولوية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وضرورة التدرج، انتهاء بضرورة تسوية كل نزاعات المنطقة وبالأخص الصراع العربي الإسرائيلي، فإذا كان الصراع مع إسرائيل قائماً إلى قيام الساعة، فيجب ألا ننتظر الإصلاح السياسي، قبل يوم القيامة! كما أن أخطر أساليب الالتفاف على عملية الإصلاح قد بدأت تتبلور في اتجاه واضح لإفساد الحياة السياسية، بفتح الباب على مصراعيه أمام استعمال المال السياسي، بعد تجويع القطاع الأكبر من الشعب وإذلاله، واستعمال البلطجة والتصويت الجماعي والتلاعب في كشوف الناخبين، فضلاً عن منع الناخبين المعارضين من الإدلاء بأصواتهم، وتسخير موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم، وتكريس تقاليد سياسية غير صحيحة، وأساليب ممارسة غير صحيحة. كما قد جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة لتؤكد هذا المسار، وهو ما يلاحظ بوضوح في تعديلات المادة 76 التي أغلقت الباب بقوة في وجه أي إصلاح سياسي. وفتحت باباً واسعاً لتكريس الاستبداد واستمرار إنهاء عصر السياسة في مصر، وتعديلات المادة 88 فتحت الباب للتلاعب بنتائج أي انتخابات مصرية، وهو ما تم بالفعل في انتخابات مجلس الشورى والمحليات، وتنتظره انتخابات مجلس الشعب 2010م والانتخابات الرئاسية 2011م. وتعديلات المادة 179 جعلت قضية مكافحة الإرهاب سيفاً مسلطاً على رقاب المجتمع وكل قواه الفاعلة، كما جعلت كل الحقوق والحريات الأساسية للأفراد تحت رحمة السلطة التنفيذية وإجراءاتها التعسفية. وتعديلات المادة 5 بند 3 التي لم تخف الخوف الشديد من منافسة التيار الإسلامي انتخابياً، فوضعت كل العراقيل أمام مشاركته السياسية واستخدمت القمع الدستوري في مواجهته في سابقة خطيرة تفتتح الباب واسعاً أمام كل الاحتمالات وتجعل مصير البلاد ومستقبله في خطر شديد.

الاخوان والنضال السياسي

أن الإصرار على إغلاق الأبواب أمام تأسيس أحزاب إسلامية إنما يعكس: خوفاً شديداً من شعبية التيار الإسلامي، وقوة خطابه الإيماني والسياسي، وفاعلية حركته الاجتماعية. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نتحدى الذين يوصدون كل الأبواب أن يفتحوها، فكل الحجج القانونية التي تحول دون ذلك هي حجج مصطنعة، ولا أساس لها، وكل القيود الإدارية المكبلة هي قيود استبدادية ساقطة، ومن هنا فالتحية لجماعة الإخوان المسلمين التي استطاعت أن تحفر بأظفارها قنوات للعمل السياسي، برغم كل عقبات الاستبداد الراسخة، وأرست تقاليد راقية للنضال السياسي، والعمل على تحريك الجماهير، والتضحية في سبيل ذلك بالكثير. من هنا فنتوجه بالتحية والتقدير لجماعة الإخوان المسلمين التي استطاعت أن تحفر بأظفارها

قنوات للعمل السياسي الإسلامي، برغم عقبات الاستبداد الراسخة، وأرست تقاليد راقية للنضال السياسي، والعمل على تحريك الجماهير، والتضحية في سبيل ذلك بالكثير.



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع
قضايا سياسية

اذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:56 PM.

للإتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة





[منتديات الجماعة الإسلامية](#) < [المنتدى العام](#) < [قضايا سياسية](#)

[تحديث هذه الصفحة](#) مذكرات عبود وطارق الزمر (5)

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع [طريقة العرض](#)

#1

AM 03:00 ,08-30-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

[islam11](#)
Senior Member

مذكرات عبود وطارق الزمر (5)

مراجعات في فقه الجهاد وصدام الحضارات

كتب : محمد سعد عبد الحفيظ * : بتاريخ 30 - 8 - 2009

أكد عبود وطارق الزمر القياديان الجهاديان المحبوسان على ذمة قضية اغتيال الرئيس السادات في الحلقة السابقة من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " أن المشاركة السياسية تسقط واجب الإعذار إلى الله، والبراءة من الأوضاع والسياسات القائمة. التي هددت دين المجتمع وقيمه، واستنزفت ثروات البلاد، بحسب ما جاء في الوثيقة .
وشددا على أن التيار الاسلامي يمتلك مشروعاً متكاملأ لتحرير الانسان من عبودية بني جنسه ،داعين إلى الاستفادة من القوانين والاعراف المستقرة مادامت لا تتعارض مع احكام الاسلام .
واشارا إلى أن التحالف مع المشركين لا يتعارض مع عقيدة " الولاة و البراءة " .

في حلقة اليوم يطرح القياديان الجهاديان رؤية اسلامية شرعية للتعامل مع الغرب وفي القلب منه الولايات المتحدة الامريكية بعيدا عن رؤية القاعدة التي تعتبر الصدام معه فرض عين على كل مسلم ،داعين إلى ضرورة ترشيد ممارسات حركات المقاومة ،ومؤكدين على حظر الشريعة لقتل غير المقاتلين .

مواجهة الحملة على الإسلام داخل المجتمعات الغربية

أن الحملة الظالمة الساعية إلى تشويه صورة الإسلام في العالم، إنما تهدف إلى حصاره وتفكيك عناصر فاعليته، خوفا من إمكانية انتشاره الهائلة، في عصر اهتزت فيه كل العقائد وانهارت كل القيم، وأن أحد أهم أدوات هذه الحملة، يستند إلى تضليل بعض المستشرقين الجدد الذين يزعمون أن

العنف والصدام جزء من طبيعة الإسلام وموقفه من الآخر، وذلك في سبيل تعبئة المجتمعات الغربية ضد الإسلام، وتبرير الحملات العسكرية ضد العالم الإسلامي.

هناك بعض الواجبات التي يجب اتخاذها تجاه هذه التعبئة والشحن المتصاعد :
أولا : طرح واسع النطاق لرؤية الشريعة والفقہ الإسلامي الذي يؤسس لنظرية متكاملة للتعايش مع الآخر، والتي لم يوجد لها نظير لدى الثقافات الأخرى، فالإغريق لم يعرفوا حقوقا لغير اليونانيين، واعتبروا أن غيرهم عبيد لهم، واليهود استباحوا كل من عداهم، وقالوا : «ليس علينا في الأميين سبيل»، والهنود اعتبروا كل من عداهم أنجاسا وخداما لهم، والصلبييون رأوا الآخرين برابرة لا يخضعون لأى قواعد قانونية أو أخلاقية، كما جاء علم العلاقات الدولية، الذي تأسس على مفاهيم الدولة القومية الحديثة، ليعتبر أن كل أجنبي هو عدو، ما لم تقتض مصلحة المجتمع مهادنته! وعلى هذا شهد العالم في ظلها صراعات دموية كبرى لم يشهدها من قبل، وربما كان أخطرها الحرب العالمية الأولى والثانية، فأين كل هذا مما جاء به الإسلام؟

ثانيا : لا بد من التأكيد على أن كل مواقع الاحتكاك وجبهات القتال المفتوح، بين الأمة وبين منتهكى بلادها عقيدة وشريعة وأرضا وعرضا، إنما تمثل دفاعا مشروعاً ولو بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مع ضرورة التنبيه على أهمية ترشيد ممارسات حركات المقاومة، بالتأكيد على حظر الشريعة لقتل غير المقاتلة، فضلا عن أن ذلك مما يضر بسمعة الإسلام وشرعية المقاومة والتعاطف الدولي معها، كما ينبغي العمل على توظيف المقاومة الإسلامية في بناء خريطة سياسية جديدة تتضمن ، التركيز على التصدي للقوى الأخطر على الإسلام والعالم الإسلامي، وهى تلك القوى التي تقوم مشروعاتها المستقبلية على هدم المشروع الإسلامي التغييرى، وإنهاء حضور الإسلام بمنطقتنا، والعمل على استعمارها من جديد، والتفاعل مع «أو توحيد» القوى التي لا تستهدف الإسلام والصحة الإسلامية والعالم الإسلامي بشكل مباشر، وتلك التي تتوافق مصالحها مع مصالح العالم الإسلامي، أو التي تتعارض مصالحها مع مصالح القوى التي تستهدف الإسلام والعالم الإسلامي في هذه الآونة. وذلك على أساس أهمية ومحورية المقاومة الإسلامية، في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة، كما أنها يمكن أن تكون مركزا لكل التحولات الإسلامية المعاصرة. فهى بالفعل أهم الأدوار الإسلامية الواجبة، وهى العمل المعبر عن مكنون وفطرة وطموحات الأمة بكل فناتها، وهى التي يمكنها أن تحقق الأهداف النهائية للصحة الإسلامية.

ثالثا : القبول بدعوة بعض مراكز صنع القرار بالغرب، إلى الحوار مع الجماعات الإسلامية، وذلك على أساس توضيح الموقف الإسلامي من كل قضايا الاحتكاك وموضوعات الساعة، والتأكيد على مدى خطورة استمرار السياسات الغربية المعادية للعالم الإسلامي، وأنها السبب الحقيقي في حالة العداء المتصاعد بين الإسلام والغرب.. وتقريب فكرة الإسلام في التعايش مع الآخر، إلى الذهنية الغربية، التي لاتزال أسيرة للشحن اليهودى، المستفيد الأول من تأجيج الصراع بين الإسلام والغرب على مدى القرن الماضى، والعمل على إزالة الالتباس والخطأ الشائع، الذي يقول : بأن قيام أى حكومة إسلامية، إنما يعنى بالضرورة، اضطهاد الأقليات الدينية، وإعلان الحرب على العالم! فهو تصور يستهدف فحسب، تشويه الحكم الإسلامي، ويعمل على منع ظهوره بأى وسيلة.

إن إمبراطورية الشر الأمريكية، التي تريد أن تسيطر على العالم بالقوة لقرون طويلة، لا تمتلك أدنى مؤهلات ومقومات الريادة والقيادة، كما أنها تحمل وفق سنن الله في الأمم والمجتمعات، كل عوامل انهيارها، وهو ما لا يعنى أنها ستكون طريحة في القريب العاجل، بل إنها ستمتلك قدرا من ناصية العالم، قدرا من الزمان، وهو ما يستدعى طرح رؤية للتعامل مع هذا الشر، والاستعداد للتعامل مع نموذج إمبراطورى، يريد أن يفرض سياساته وطموحاته على منطقتنا، ومن ثم فهو يهدد هويتنا

وجودنا، كما يجب الاستعداد للتعامل مع احتمالات انهيار المشروع الأمريكي الصهيوني في منطقتنا، والتي لم تعد بعيدة، والاستعداد كذلك لانتقال النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب في مدى العشرين عاما القادمة.

تفسير الحملة الدولية على الإرهاب والتطرف

إن إدراك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لأهمية ومحورية دور الصحوة الإسلامية بشأن مستقبل العالم الإسلامي، ومن ثم شكل وطبيعة النظام الدولي، جعلها تضع هدف إجهاضها على رأس الأولويات الدولية، بدعوى مكافحة الإرهاب والتطرف، وهو اتجاه يعبر بشكل كامل عن خصائص النفسية الغربية التي بنت فلسفتها في البقاء على الصراع، وكان لابد أن تبحث لها عن عدو بعد سقوط الإمبراطورية الشيوعية، كما جاءت تفجيرات سبتمبر لتصبح ذريعة قوية في هذا السياق العدواني، فضلا عن أن الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة تحت شعار مكافحة الإرهاب إنما تستهدف التحولات الإسلامية داخل مجتمعاتنا، كما تعمل على تصفية حالة الحضور الإسلامي التي أنشأتها الصحوة، وذلك لإدراكها أن حصانة الأمة وممانعتها وقدرتها على المقاومة، إنما ترتبط بحضور الإسلام في حياتها، وهو ما يعرقل مخططات ومشاريع الهيمنة، وفرض الثقافة وأنماط الحياة الغربية وتكريس نماذج للخضوع التبعية.

أهداف الحملة الأمريكية

أن الحملة الدولية ضد الإسلام والصحوة الإسلامية والعالم الإسلامي تهدف إلى القضاء على مراكز الصمود التي ترفض هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها السافر في شئون العالم الإسلامي ويتم من خلال هذه الحملة إعادة بناء النظام الدولي بما يكفل دمج القوى الدولية في نظام جديد تقوده الولايات المتحدة بانفراد كامل.

كما أن الحملة تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاجتماعية في المنطقة بتخفيض حضور الإسلام فيها إلى درجة أدنى وكذلك إعادة ترتيب القوى والمنظمات بما يحقق تقدم تيارات الحداثة والعلمانية والصوفية على تيارات الصمود الإسلامية والقومية والوطنية بما يعطى الأولى مكانة أكبر ونفوذ أقوى يسمح لها بالتأثير والتحكم في الحياة العامة ومجريات الأمور.

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الحملة لإعادة بناء النظم السياسية بالعالم العربي والإسلامي بما يحقق استمرار تكريس العلمانية والحيلولة دون حدوث أي اختراق إسلامي، كما تهدف الحملة لإعادة إنتاج إسلام أمريكي يسمح بالعلمنة والتغريب وتميرير الهيمنة الأمريكية كما يمهد للتغريب الكامل بعد اقتلاع جذور الإسلام من المنطقة.

ويخطئ من يظن أن تفجيرات سبتمبر كانت هي السبب الرئيسي وراء هذه الحملة الواسعة ضد الإسلام والتيار الإسلامي والعالم الإسلامي. لأنها لم تكن في الحقيقة سوى الذريعة التي يمكن أن تكون غطاء مناسباً لحملة بهذا الاتساع والعمق والمدى وهذه الأهداف.

فالمتابعة الدقيقة لتحولات النظام الدولي التي بدأت عند انهيار سور برلين عام 1989م والإعلان عن تفكيك الإمبراطورية الشيوعية 1991م تؤكد أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن ذريعة تتحرك في ظلها لتحتل المواقع التي خلفها انهيار الاتحاد السوفيتي. ولتبنى دعائم نظام دولي جديد يحقق لها الانفراد لمدى زمني مفتوح.

كما أن الطبيعة النفسية للحضارة الغربية المفعمة بالصراع تجعلها تبحث دائما عن عدو تطور هيمنتها على أساس مصارعتة، وهذا هو الذي جعلها تبحث عن عدو جديد، حتى قبل انهيار الإمبراطورية

الشيوعية، وهو ما يمكن قراءته بوضوح عند متابعة التصريحات الفجة لقادة الولايات المتحدة والغرب بشأن الخطر الإسلامى منذ السبعينيات والتي ظهرت بشكل أوضح فى نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات.

أن المعركة التى يديرها قادة الغرب اليوم ضد الإسلام والعالم الإسلامى وكل قضاياه، ليس إلا ترجمة عملية لما بشروا به من قبل بشأن «صدام الحضارات»! و«نهاية التاريخ» وما يتعرض له القرآن الكريم ورسولنا العظيم - صلى الله عليه وسلم - اليوم ليس إلا جزءا أصيلا فى خطة الغرب للحرب على الإسلام والمنطقة الإسلامية.

مقاومة الاحتلال لا تعنى استهداف المدنيين

أن الحملات السياسية والعسكرية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد العالم الإسلامى، تقوم بها نخب دينية وثقافية وسياسية حليفة للصهيونية العالمية، ولا تعبر بالضرورة عن رضى وتطلعات شعوبها، ولهذا يجب أن تكون خطة التعامل مع هذه الحملات، معتمدة على الفصل بين تلك النخب وبين شعوبها، فمازلنا نرقب المعارضة الشعبية الأمريكية والأوروبية للحملة العسكرية على العراق، ومازالت استطلاعات الرأى فى أوروبا تكشف عن تعاطف كبير مع القضية الفلسطينية، التى هى قضية المسلمين الأولى، كما أن التعويل على هذه الاتجاهات فى إعادة الحكومات إلى رشحها ليس مستحيلا، فى ضوء طبيعة المجتمعات والنظم الغربية، لهذا يصبح من غير المعقول أن نتوجه بالقنابل إلى مجتمعات تقول لحكوماتها كفى عدوانا على العراق.. أو لشعوب تعتبر أن إسرائيل هى المهدد الرئيسى للاستقرار والسلام فى المنطقة والعالم. أو إهدار دماء المدنيين الغربيين «سياحا أو تجارا» فى بلادنا لمجرد أن حكوماتهم تخوض حربا على المسلمين فى أى مكان فى العالم. ولا ينبغى بحال تبرير مهاجمة المدنيين، بمهاجمة القوات الأمريكية والغربية عامة للمدنيين المسلمين، فالجهاد الإسلامى له قوانينه التى يجب أن يلتزم بها المسلمون. كما أن غايتنا هى رضى الله تعالى التى لن تكون مع العدوان أبدا «وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين».

ازدواجية المعايير الغربية

أصبح من الأهمية بمكان، وخاصة فى هذه المرحلة المهمة من تاريخ العالم، أن نلفت الانتباه، إلى التناقض الواضح بين ضرورة قيام النظام الديمقراطى على الانتخاب واختيار الشعب والإرادة العامة واتباع النهج السلمى فى الوصول للسلطة، وبين عمليات فرض هذا النظام على كل المجتمعات، وتصديره عن طريق القوات المسلحة! تحت شعار نشر الديمقراطية والحرية! إن التعامل الغربى مع العالم من خلال مفاهيم حقوق الإنسان، قد كشف عن ازدواجية عسفت بالكثير من المفاهيم الإنسانية، فلا نزال نرى الدول الليبرالية الكبرى وهى تغض الطرف عن دول حليفة تنتهك كل الحقوق الإنسانية المقررة محليا ودوليا، فى ذات الوقت الذى نراها تمارس كل أنواع الضغوط على دول أخرى، بدعوى انتهاك حقوق الإنسان، لمجرد خروجها عن سياساتها الاستعمارية! وفى الوقت الذى تصب فيه الدول الغربية جام غضبها على كل من يشكك فى محرقة اليهود «وكأنها من العقائد اللازمة للإنسانية!» نجدها تقيم المحارق للمسلمين فى العراق وأفغانستان وتدعم محرقة الفلسطينيين والمحارق الأخرى المقامة فى بلاد العالم الإسلامى المحتلة.. كما تنتسز على المحارق المقامة للشباب المسلم فى العديد من سجونها العنصرية والسرية حول العالم! كما تغض الطرف عن اضطهاد هذا الشباب من قبل الأنظمة الحليفة لها فى العالم الإسلامى، بل وتدعم ذلك وتحرض عليه فى أوقات كثيرة.

رفض العولمة لا يعنى حتمية الصدام
 أن رفض محاولات فرض النموذج الثقافى الغربى على منطقتنا، واجتياح موجات العولمة وأعاصير
 التدفق المعلوماتى لا يعنى بالضرورة التسليم بمنطق صدام الحضارات، الذى يؤكد عليه بعض منظرى
 وفلاسفة الغرب، بل يمكن للعالم الإسلامى أن يدافع عن ثوابته وهويته، من خلال حوار الحضارات،
 ففوة الإسلام الاستراتيجية والمكافئة لكل ترسانات العالم النووية، إنما تكمن فى حجته، والتي لا
 ينقصها إلا الآليات التى تبلغ بها مراميها.
 أن البشرية اليوم تمر بمرحلة فاصلة، تجعلها فى أقرب موقع من فطرتها، ومن ثم ستصبح العودة
 للإيمان نهاية حتمية، ولن تجد البصيرة الإنسانية يومها غير الإسلام، الذى يعبر عن الاتصال
 الصحيح بين الأرض وبين نور السماء وهدى الرسالات.

خطاب أوباما الاخير

أن بارك اوباما رئيس البيت الأبيض الجديد تمثل انقلابا واضحا على سياسات بوش العدوانية، لكنها
 تظل رهينة بالتنفيذ، الذى يمكن بالفعل أن يحسن صورة الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم
 الإسلامى.

فأحتلال العراق لايزال يسبب كارثة إنسانية شاملة، كما لاتزال التجهيزات لإرسال قوات إضافية إلى
 أفغانستان تجري على قدم وساق، كما أن الإعلان عن إغلاق معتقل جوانتانامو خلال عام يثير كثيرا
 من الشكوك، فى تجاوز حقبة بوش بسرعة، ولا سيما أن الأمر لا يحتاج سوى قرار باحترام القانون،
 الذى يخالفه هذا السجن بشكل سافر، كما أن اعتراف أوباما بوقوع جرائم تعذيب من قبل المخابرات
 الأمريكية دون محاكمة المسؤولين عن ذلك يدل على عنصرية واضحة

وبالتالى فيجب على الإدارة الأمريكية الجديدة وضع دور فى رفع الضغوط التى وضعها بوش على
 العديد من دول العالم الإسلامى لاستمرار نهج الاعتقال والتعذيب الذى يعدان من ضحاياه.
 ومازلنا نأمل ويأمل العالم الاسلامي أن تترجم تصريحات اوباما ببعض الخطوات الايجابية ،منها أن
 يصدر الرئيس الجديد قرارا بالإفراج عن الدكتور عمر عبدالرحمن أمير عام الجماعة الإسلامية وأحد
 أهم علماء الإسلام من سجون أمريكا.
 نقلا عن صحيفة الشروق



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
 You may not post replies
 You may not post attachments
 You may not edit your posts

BB code is مُتاح
 استخدام [الوجوه التعبيرية](#) مُتاح

الانتقال السريع
 قضايا سياسية

إذهب

شروط الكتابة

كود الـ [IMG] مُتاح

كود الـ HTML مُتاح

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:56 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة





منتديات الجماعة الإسلامية < المنتدى العام > قضايا سياسية

تحديث هذه الصفحة مذكرات عبود وطارق الزمر (6)

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع طريقة العرض

#1

AM 03:54 ,09-02-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

 **islam11**
Senior Member

مذكرات عبود وطارق الزمر (6)

الحل في اعادة الاعتبار إلى الفقه السياسي الاسلامي

كتب : *محمد سعد عبد الحفيظ* : بتاريخ 2 - 9 - 2009

طرح عبود وطارق الزمر القياديين الجهاديين المحبوسان على ذمة قضية اغتيال الرئيس السادات في الحلقة السابقة من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " رؤية اسلامية شرعية للتعامل مع الغرب وفي القلب منه الولايات المتحدة الامريكية بعيدا عن رؤية القاعدة التي تعتبر الصدام معه فرض عين على كل مسلم ،داعين إلى ضرورة ترشيد ممارسات حركات المقاومة ،ومؤكدين على حظر الشريعة لقتل غير المقاتلين

في حلقة اليوم دعا القياديين الجهاديين إلى عدم الانخداع بالترويج العالمي للبيرالية السياسية، لأنها تحتوى على كم هائل من التناقضات، فضلا عن مصادمتها لأحدث وأهم ما أنتجته خبرة البشرية السياسية على حد ما جاء في الوثيقة .

ويرى آل الزمر أن الديمقراطية فشلت في التأسيس لدولة القانون ،فالمجالس التشريعية اصبحت لا تعبر الا عن مصالح اصحاب رؤوس الاموال ،مؤكدين أن حكم الشعب لا ينتج بالضرورة نظماً رشيدة .

الليبرالية لا تنفك عن العلمانية
وهو ما يرفضه الإسلام

أن الليبرالية السياسية تعبر بشكل حرفي عن المعرفة والثقافة الأوروبية المادية اللادينية، والتي تم تدشينها فيما سمي بعصر النهضة للخروج من ظلمات العصور الوسطى، وكان من نتائج استعمال هذه المعرفة في الدراسات السياسية:

أن تم استبعاد الدين عن عملية بناء القيم والنظم السياسية وكان ذلك إيذانا بطرد الدين من جميع جوانب المجتمع.

كما تم الفصل بين الفكر والممارسة السياسية، فأصبح مجرداً من قيمته العملية، وأصبح الفعل مجرداً من التوجيه والترشيد، ولا تحكمه سوى الأهواء.

لذا فيجب التأكيد على أهمية الكشف عن العلاقة بين الليبرالية السياسية ونظرية المعرفة الأوروبية، وذلك حتى تتبين حقيقة العلمانية ابننتها الشرعية، والتي بدأت عند حياد الدولة تجاه الدين وانتهت إلى هيمنة النزعات المادية على كل قطاعات الحياة، وطرد الدين من كل نواحي المجتمع، كما تتبين حقيقة الشيوعية ابننتها الشرعية الثانية، والتي كفرت بالله وأنكرت وجوده منذ اللحظة الأولى، حتى صارت الطبيعة والضرورة والمصادفة هي التي أوجدت الكون ووهبت الحياة، ووضعت لهما السنن والقوانين!

فشل الديمقراطية في التأسيس لدولة القانون

أن النظرية السياسية الليبرالية لم تستطع حتى الآن، أن تؤسس نظرياً لدولتها القانونية، والتي تعد الضمانة الأكيدة للحريات العامة وفق النظرية، فلقد ثبت أن التلازم ليس حتمياً بين المذاهب والنظم الديمقراطية، وبين فكرة الدولة القانونية، فنظرية السيادة قد أطلقت السلطة من كل عقال، وهو ما يؤدي إلى انهيار فكرة الدولة القانونية، بل والقانون العام برمته، ولما جاءت المحاولات المتعاقبة لتقييد سلطة الدولة ومن ثم التأسيس لدولة القانون وضمانات الحريات العامة، فإنها قد لاقت فشلاً ذريعاً، فقد فشلت نظرية القانون الطبيعي، ونظرية الحقوق الفردية، ونظرية التضامن الاجتماعي، ونظرية التحديد الذاتي، فشلت جميعاً في أن تضع قيوداً حقيقية على السلطة السياسية.

كما يرى بعض أنصار الديمقراطية أن النظام الديمقراطي لا يكفل حكم القانون باطلاق، فقد يستخدم المجلس التشريعي الذي يسن القوانين في التعبير عن فئة أصحاب المصالح ورعوس الأموال الذين يسيطرون على الحياة السياسية، كما قد طرح التطور الحديث للحكومة الديمقراطية ما يسمى بالحكومة الموازية أو المصالح المنظمة، والتي تلزم المشرع بالتدخل لصالحها بإصدار تشريعات معينة، لا تعبر إلا عن مصالح جماعات معينة.

انتقادات أساسية لليبرالية السياسية

لقد جاء مفهوم الحرية الذي اتخذته النظم الليبرالية هدفاً أسمى وقيمة عليا، مرتدياً لباس السلبية، حيث الامتناع عن أي عمل يضر بالغير، متجاهلاً ما تقتضيه الحرية من واجبات تجاه الآخرين، كما أنه قد حول المجتمع إلى غابة لا حق فيها للفقير أو الضعيف، بل وتصبح مساعدة الدولة للفقراء والمرضى والمسنين وقوفاً أمام القانون الطبيعي للتطور، وذلك بمحاولتها إبقاء الأنواع التي لا حق لها في البقاء. كما أن الحرية لا تصلح كهدف أو قيمة للنظم السياسية، كما أن الحرية التي يمكن أن تكون أسلوب حياة، لا يمكنها أن تكون هدفاً أعلى للمجتمع ونظامه، كما أن ضرورات تقييدها لسد الحاجات العامة وحماية الحريات، قد انتقل بها إلى مرتبة أدنى، وهو ما يطعن في مصداقية اتخاذها قيمة عليا للنظام السياسي، فضل عن أن الحرية - وفق أصول المذهب الفردي - لم يعرفها نظام سياسي قط، وذلك لاصطدامها بالقيود اللازمة لقيام المجتمع السياسي.

أن الملاحظة التاريخية تؤكد على أنه عندما تصبح الليبرالية السياسية خطراً على الليبرالية الاقتصادية، أي عندما تتناقض الحريات السياسية مع مصالح الرأسماليات الكبرى، فإن الليبراليين يسارعون بإجهاض الأولى لصالح الثانية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، نجد

آليات ضخمة قوية، تقوم بالضغط على أى رئيس ليبرالى قد يعرض الرأسماليات الكبرى للخطر. لقد ثبت أن الارتباط بين الحريات المدنية والحريات السياسية، والذي أكدت عليه النظرية الفردية، قد أدى إلى انهيار فكرة الحريات السياسية، على أساس أنه كيف يمكن الجمع بين اعتبار الفرد مصدر السلطة وأن السيادة للشعب، وهو مقتضى الحرية السياسية، وبين فكرة الحقوق الفردية التي لا تسمح للسلطة أن تمس بها بحال.

كما أن الواقع العملى قد أثبت أنه بمجرد تقرير حق الاقتراع العام على أساس الحرية السياسية، ووصلت الطبقة الوسطى للسلطة، فإنه قد تغير مفهوم الحقوق الفردية، فبعد أن كانت حقوقا طبيعية تسبق الدولة وتقيدها، أصبحت مجرد قدرات عارضة قابلة للتطور، وأن مضمونها يرتبط بأهداف السلطة، وهكذا ثبت خطأ دعوى خضوع الأولى للثانية، لأن الأغلبية الشعبية عندما تمكنت من السلطة السياسية، قامت بعملية تنظيم دقيق للحقوق الفردية، ولم تر حينئذ أنها حقوق طليقة، تقيد السلطة ولا تقيد بها.. أما إذا حدث تعارض بين الحريات السياسية والمدنية، فإن النظام يكون أمام خيارين لا ثالث لهما: فإذا قام بالتضحية بالثانية لصالح الأولى، فإنه يكون قد هدم نظرية الحقوق الفردية الطبيعية للصيقة بالإنسان والتي لا تقبل المساس بها، وإذا ضحى بالأولى لصالح الثانية فإنه يكون قد هدم النظام الديمقراطي من أساسه.

كما أن أزمة الحريات التي تعيشها المجتمعات الغربية المعاصرة، على وقع تفجيرات واشنطن ونيويورك ولندن، قد أكدت على عمق التعارض بين مفهوم الحرية ودواعى الأمن، وذلك بعد أن لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكبيل واختراق العديد من الحريات المدنية، واستخدام المحاكم الاستثنائية، ولجوء القوات الأمريكية إلى ممارسة التعذيب على نطاق واسع، واتخاذ سجون سرية فى مناطق مختلفة من العالم.

وإذا كانت الليبرالية تشترط لى تنجز نموذجها السياسى، أن تكون العقائد المنتشرة فى المجتمع عقائد عقلانية، فما هو معيار تحديد تلك العقلانية؟ ومن الذى سيقوم بالتحديد؟ إن ذلك يطرح إشكالية مهمة تعرض أسس النظرية للتصدع، ولا سيما أن أسلوب التعامل والتعاوى مع هذه العقائد، إنما يعمل على احتوائها، وإنهاء وجودها فى المجتمع!!.

وإذا كان حكم الشعب بإطلاق، هو التعبير الجوهرى عن نظام الحكم الديمقراطى، فكيف يمكن أن نتصور - كما يرى بعض أنصار الديمقراطية - قيما ومبادئ ديمقراطية تحظى بشرعية أخلاقية، تسمو فوق الموافقة الشعبية، إن ذلك هو اعتراف صريح بأن حكم الشعب لا ينتج بالضرورة نظاما رشيدة، أو أنه يضمن بإطلاق الحريات العامة، فضلا عن الإشكالية التى تثيرها، ماهية معايير الشرعية الأخلاقية؟ ومن الذى يقوم بتحديدها؟

إن الحرية السياسية ليست هى المعيار الوحيد لاختيار النظام السياسى الأمثل، وإن كانت تصلح سندا قويا لشرعية الحكم، فقد تكون الحرية السياسية أداة لكبت الحريات، إذا لم يوفق الناخبون لاختيار الأصلاح، كما أن الأفراد قد يصوتون بأنفسهم على عبوديتهم، حين يضعون ثقهم فى طاغية، كما أن اختيار الحكام عن طريق الاقتراع، إنما يعبر عما يدور فى عقل المقترع الذى يصوت على أساس مصلحته الخاصة، وليس من أجل الصالح العام، بل قد لاحظ بعض الأوروبيين أن هناك تلازما واضحا بين ظاهرة شيوع وانتشار الاقتراع العام، وبين اتساع نفوذ وتسلط الحكومات وتراجع دور البرلمانات، كما أن الانتخاب كان هو سبب ظهور الديكتاتورية فى دول أمريكا اللاتينية.. كما لوحظ فى الدول الديمقراطية العريقة أن السلطة التنفيذية، وخاصة رئيس الدولة، يباشر سلطات تتجاوز اختصاصاته الدستورية، كلما كان يتمتع بشعبية كبيرة.. كما أن التطور السياسى المعاصر، إنما يميل إلى دعم الثقة فى الحاكم المنتخب بدلا من تقييده، وأن دعم الثقة فى السلطة السياسية هو الكفيل بخلق مجتمع عادل أكثر تقبلا للقيود!!.

وإذا كانت الديمقراطية تفترض مشاركة شعبية واسعة، فكيف يمكن أن نصف المجتمعات التى يعزف الكثيرون فيها عن المشاركة فى الحياة السياسية، بل إننا يمكن أن نرصد عددا لا يستهان به من

المجتمعات الديمقراطية التي لا يبدى أفرادها أى اهتمام بالسياسة، وينعدم نشاطهم فى مجالاتها، وهناك من يبذون نفورا أو لا مبالاة بكل ما يخص السياسة والشأن العام.

كما أن حكم الشعب لا يضمن بالضرورة توافر الحريات، ويمكن تصور ذلك عند دراسة الحلول التي طرحتها الليبرالية الغربية فى التعامل مع الأقليات، والتي لا تتقبلها إلا كرها أو فى وضع أدنى، كما تعرضت فى ظلها للتحامل والتمييز والاضطهاد والتفرقة والعدوان، فضلا عن العمل على صهرها والأوضح من ذلك إذا تصورنا وضعا تصوت فيه الأغلبية لصالح حرمان الأقلية من بعض حقوقها المدنية أو السياسية أو الدينية، كما حرمت الأغلبية الفرنسية الأقلية المسلمة من حق ارتداء الفتيات للحجاب، برغم أنه فرض دينى، ويرتبط بالحرية الشخصية، وهو تصور يعكس فشل الديمقراطية عموما فى طرح حلول صحية فى التعامل مع مشكلة الأقليات، والتي تظن أنها قد تفوقت فيها، وربما كانت أزمة الأقليات المسلمة فى فرنسا مؤخرا تعبيراً واضحاً عن ذلك، وهو ما أدى إلى انفجار الأوضاع، واعتراف الحكومة بممارسة التمييز العنصرى على نطاق واسع، ولا يزال المسلمون فى المجتمعات الغربية أقل أتباع الديانات تمتعا بالحقوق الحمائية، مقارنة بأتباع الديانات الأخرى، ولا يزال الإسلام غير معترف به رسمياً بالدول الغربية!!.

كما إن حقبة الليبرالية الأوروبية هي التي أنتجت الاستعمار الحديث، فى ظل الدولة القومية التي تصارعت على أرضيتها القوى الأوروبية، وتنافست على احتلال العالم واستنزاف ثرواته واستعباد شعبه.

وإذا كانت الليبرالية السياسية تقترض أن حركة القوى المجتمعية التلقائية تفرز الأصلح وتنحى الردىء، فكيف وصلت النازية والفاشية إلى قلب القيادة فى أوروبا، ومن ثم تدمير القارة الأوروبية وأجزاء واسعة من العالم، فى حربين عالميتين لم يشهد العالم مثلهما، فإذا قالوا: إن الليبرالية يجب أن تحظر بعض القوى والحركات وتجنبها المشاركة فى الحياة السياسية، قلنا: فمن الذى يحدد هذه القوى؟ ومن الذى سيحظر وجودها؟ أليس ذلك تناقضا جوهريا مع أسس الليبرالية السياسية، وهما لأعمدها الرئيسية.

أن التصدع الذى أصاب المذهب الفردى على أثر الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت دوله خلال القرن العشرين، إنما يطبق فى الأسس التي قام عليها المذهب وأفكاره الجوهريه، فلقد ترتب على هذه الأزمات، الانتقال من مفاهيم الدولة الحارسة إلى مفاهيم الدولة المتدخله والذى أفسح المجال أمام تدخل الدولة على حساب الحقوق والحريات التي لم يكن يجوز المساس بها.. كما أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، قد هدمت حلم الليبرالية الاقتصادية ووارته التراب، فقد تخلت الرأسماليات الكبرى عن عقيدتها الرأسمالية، وقامت باحتلال البنوك والمصارف والمشاريع إفاضة بدعاوى زائفة!.

أهمية إعادة الاعتبار للفقہ السياسى الإسلامى

إن الكشف عن أهم جوانب النظرية السياسية الإسلامية، والتي تعد بدورها مجالا حيويا فى إطار بناء المشروع السياسى الإسلامى المعاصر، والقادر على التعامل مع مشكلات الأمة، السياسية والدستورية، فذلك سيوضح امتلاك هذه النظرية لكل عناصر الصلاحية والكفاءة، التي تجعلها مؤهلة لبناء نظام سياسى إسلامى يتفوق على النظم الليبرالية، ويتجنب سلبياتها، وسلبيات الأخذ عنها، ويعبر عن قيم المجتمعات الإسلامية ولا يتعارض مع ثوابتها ومسلماتها، ويعمق التقاليد الإسلامية للممارسة السياسية، ويتعامل مع المتغيرات والمستجدات بمرونة كاملة.

إن النظرية السياسية الإسلامية، إنما تستمد من الأصول المنزلة - القرآن والسنة - ومن التراث الفقهي الهائل الذى خلفه سلف الأمة،والذى سبق على النظرية السياسية الليبرالية بقرون عديدة، وتفوق عليها.. وإذا كنا نؤكد على أهمية ومحورية النظرية السياسية فى التخطيط لإعادة بعث الأمة، وبناء

مناهجها وهيكلها ومؤسساتها، فإننا نؤكد على أهمية أن ينطلق ذلك كله من مصادر الإسلام الأصلية وتراث الأمة الفقهي الذاهر، والذي أفادت منه الأمم.. وعلى هذا الأساس فإننا ندعو إلى إعادة الاعتبار للتراث السياسي الإسلامي الذي تركه سلف الأمة وعلمائها الثقات، والعمل على إحيائه وتفعيله في حياتنا المعاصرة، بدلا من الانكباب وراء استيراد قيم وثقافة وتقاليد الحياة السياسية الغربية، والتي لا تعبر إلا عن ثقافة وخبرة أوروبية، وخصوصية ثقافية لا يمكن بحال أن تتعدها إلى غيرها، فضلا عن أن أوروبا ذاتها، لم تنتقل من عصر الإمارات والإقطاعات إلى عصر الدولة، إلا بعد أن عكفت على دراسة هذا التراث ودراسة النظم الحاكمة في الشرق الإسلامي.

نقلا عن صحيفة الشروق



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع
قضايا سياسية

إذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:57 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة

رتب • ratteb



[منتديات الجماعة الإسلامية](#) < [المنتدى العام](#) < [قضايا سياسية](#)

[تحديث هذه الصفحة](#) [مذكرات عبود وطارق الزمر 7](#)

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع [طريقة العرض](#)

#1

AM 04:29 ,09-03-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

[islam11](#)
Senior Member

[مذكرات عبود وطارق الزمر 7](#)

نموذج الخلافة هو القادر على التعبير عن عقدة التوحيد

كتب : محمد سعد عبد الحفيظ : بتاريخ 3 - 9 - 2009

في الحلقة السابقة من من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " دعا صاحبها عبود وطارق الزمر القياديين الجهاديين المحبوسان على ذمة قضية اغتيال الرئيس السادات إلى عدم الانخادع بالترويج العالمي لليبرالية السياسية، لأنها تحتوى على كم هائل من التناقضات، فضلا عن مصادمتها لأحدث وأهم ما أنتجته خبرة البشرية السياسية على حد قولهما . ويرى آل الزمر أن الديمقراطية فشلت في التأسيس لدولة القانون ،فالمجالس التشريعية اصبحت لا تعبر الا عن مصالح اصحاب رؤوس الاموال ،مؤكدين أن حكم الشعب لا ينتج بالضرورة نظاماً رشيدة .

وفي حلقة اليوم من الوثيقة أكد القياديين الجهاديين أن نموذج الخلافة هو القادر على التعبير عن عقيدة التوحيد ،مشيرين إلى ان واجب السلطة السياسية الأو هو التأسيس لنموذج الاستخلاف .

وأشار آل الزمر أن السلطة السياسية في الفقه الاسلامي تستمد ولايتها العامة من الاختيار أو البيعة ،وقالا " أن قبول الفقه الاسلامي بولاية الاستيلاء قبول اضطراري على سبيل الاستثناء "

الخلافة كشكل للنظام السياسى

إن نموذج الخلافة هو النموذج القادر على التعبير عن عقيدة التوحيد، ومن ثم الأهداف العقائدية للسلطة الإسلامية، والتي تستلزم بدورها تحويل نظام القيم الإسلامية إلى نظام مجتمع وأسلوب حياة،

والذى هو فى حقيقته ومضمونه قيام بواجب الاستخلاف فى الأرض.
 أن لعقيدة التوحيد دورا مركزيا فى بناء السلطة السياسية وقيامها بواجباتها، وهو ما يتأسس على المضمون السياسى لعقيدة التوحيد، ولحقوق الله تعالى، ولمقصد حفظ الدين وللفروض الكفائية، وللولاية العامة التى تعد امتدادا لدور الرسل فى المجتمع الإنسانى.. وعلى هذا فإن الأهداف العقائدية للسلطة الإسلامية: هى التعبير السياسى، المتمثل فى دولة، عن مقتضيات عقيدة التوحيد، بشأن حقوق الله تعالى، محددة بمقصد حفظ الدين، فى إطار الفروض الكفائية بحق الأمة، والتى تمارسها السلطة العامة استنادا إلى ولايتها الشرعية، والتى تعد امتدادا لدور الرسل فى المجتمع الإنسانى، والذين توجه إليهم الأمر الإلهى «أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه» الشورى 13.
 أن الواجب المركزى الملقى على عاتق السلطة السياسية، هو واجب إقامة الدين أو تحقيق التوحيد أو تأسيس نموذج الاستخلاف، وهو واجب يستلزم قيام السلطة بعدة مهام:

- 1: الالتزام بالدين، وهو ما يتضمن قبولها بعقيدة التوحيد، والعمل على تحقيقها فى الواقع.
- 2: تشييد المجتمع الإيمانى، وذلك من خلال الإشراف على إقامة فروض الأعيان، وتنظيم العمل بفروض الكفايات، ومراقبة الالتزام بأوامر الشريعة، والنهى عن المنكرات داخل المجتمع.
- 3: العمل على حراسة الدين والمجتمع، وذلك بالعمل على استمرار بقاء ونقاء قيم الدين وأحكامه، وهو ما يتضمن دورا للدولة تجاه المنافقين والمرتدين والمبتدعين والممتنعين عن الشرائع، والحفاظ على دين المجتمع والدفاع عنه حال الاعتداء عليه، وهو ما يتضمن الدفاع بالردع والدفع.
- 4: بناء العلاقات الخارجية على أساس الدعوة، حيث تقوم الدولة بمهمة تبليغ الإسلام للعالمين، والعمل على إزالة كل الحواجز والعقبات التى تحول دون ذلك.

أن الدولة الإسلامية لم تعرف مفهوم الدولة الدينية، الوارد بالثقافة السياسية الأوروبية، وأن محاولات بعض العلمانيين إلى اعتبار الدولة الإسلامية هى دولة دينية بالمفهوم الأوروبى، إنما يدل على غوغائية تخلى عنها بعض المستشرقين، كما تدل على افتقارهم لأدنى شروط الموضوعية، وسعيهم دون علم أو وعى إلى تشويه مفاهيم الدولة الإسلامية فحسب.

أن السلطة فى الإسلام ضرورة وفريضة: ضرورة مستمدة من تصور الإسلام للخصائص الإنسانية وطبيعة الحياة الاجتماعية، والتى لا تستقيم أحوالها، ولا تتحقق مصالحها إلا بقيام السلطة.. وفريضة لأن تحقيق عقيدة التوحيد وتطبيق شريعة الإسلام لا يتم إلا بوجودها.

كما أن السلطة فى الإسلام قد نشأت على يد الرسل - عليهم السلام - فدعوة الرسل هى دعوة لإقامة منهج التوحيد فى الأرض لهذا فقد اجتمعت كلمتهم على قول «اعبدوا الله مالكم من إله غيره» الأعراف 59، كما أن الشرائع التى نزلت عليهم أوجبت إقامة هيكل سياسى وجماعة منظمة تضمن تنفيذها، لهذا يقرر المولى - تبارك وتعالى - وجوب طاعة الرسل، قادة المجتمعات «وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله» النساء 64.

كما أن السلطة السياسية فى الإسلام على وجه التأكيد، تستند فى شرعيتها إلى ركنين أساسيين: الأول: الشرعية الدينية أو القانونية، حيث تصبح الشريعة هى مصدر التشريع، كما أن السلطة فى الإسلام قد وجدت لإقامتها، كما أن قيامها بذلك هو الذى يفسر ويبرر وجودها.
 الثانى: الشرعية السياسية، حيث تستمد السلطة ولايتها العامة من الاختيار أو البيعة التى تستجلى رضى الأمة أو أكثريتها. وهو ما يوجب بناء آليات معاصرة تحقق هذه الشرعية.

الفقه الإسلامى لم يحبذ ولاية الاستيلاء

أن قبول الفقه السياسى الإسلامى بولاية الاستيلاء التى يتخذها البعض ذريعة للتحامل والتشويه، إنما تؤكد وثائقه أنه قبول اضطرارى، على سبيل الاستثناء، ولا يمثل قاعدة للولاية الشرعية، كما أنه يدل على مدى عمق هذا الفقه، ورعايته للاستقرار السياسى، وترجيحه لصالح المجتمع، كما أن القواعد

والشروط الصارمة للقبول بهذه الولاية، تحد كثيرا من سلبياتها ومفاسدها.

التعددية فى الإسلام

إنه برغم مركزية دور العقيدة فى بناء الدولة وهياكلها ومؤسساتها، إلا أن ذلك لم يمنع من القبول بالتعددية الدينية والقومية والمذهبية :
فالتعددية الدينية : تشهد لها أن الدولة الإسلامية، تعد أول نموذج سياسى عرفه العالم، يعترف بالمخالفين فى العقيدة، ويحمى حقوقهم.
والتعددية القومية : تشهد لها القوميات الكثيرة التى عاشت فى كنف الدولة الإسلامية، وهو ما حققت فيه نجاحا غير مسبوق.
والتعددية المذهبية : تشهد لها المذاهب الفقهية المتعددة، والتى لا تزال حاضرة فى مجتمعاتنا الإسلامية، والتى يمكن أن تؤسس للتعددية السياسية فى واقعنا المعاصر.

واجبة وليست مجرد حقوق

أن مفهوم الحرية فى الإسلام هو مفهوم متميز : فالحرىات فى الإسلام هى واجبات وليست مجرد حقوق، ولهذا فقد اشتغل الفقه السياسى الإسلامى بدور الفرد فى المجتمع، بصفته مكلفا وليس بصفته حرا، كما أن هذه الحرىات لا تحدد بالطبيعة، بل تحدها الشريعة، كما أن السلطة السياسية تقوم بكفالتها وحمايتها.
ومن هنا تبرز «النظرية العامة للحقوق والحرىات فى المجتمع الإسلامى» التى تتفوق باستنادها إلى شريعة سماوية مستقلة عن الدولة وتسبقها وتلزمها وتقيدها، كما أنها لا تقبل التعديل أو التبديل وفق أهواء الحكام، كما أنها تحدد بدقة نقطة التوازن بين السلطة والحرية.
كما أنه فى إطار القيام بوظيفة الاستخلاف الواجب على كل مكونات الدولة، «إماما ورعية وأهل حل وعقد» يوجد عدد وفير من القيم السياسية التى تؤسس لممارسة نموذج الاستخلاف، فتجعل الأمة مسئولة مسئولة كاملة، كما تجعلها شريكا حقيقيا فى بناء السلطة وتوجهاتها واختياراتها، كما تكفل حيوية المجتمع وفاعليته فى مقابل سلطة الدولة.. وعلى هذا نجد مساحة واسعة للحرىات والواجبات السياسية تكفل مشاركة الأفراد فى تكوين السلطات، وممارستها، والرقابة عليها، فضلا عن حق العصيان المدنى، وخلع الحكام ويكفى أنها جميعا واجبات، وليست مجرد حقوق كما بالفكر السياسى الليبرالى.

أن الخصائص والمزايا التى يتحدث عنها بعض المبهورين بالنموذج الليبرالى، مثل دولة القانون، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، لم ترق إلى مثيلتها فى النموذج السياسى الإسلامى : فالدولة الإسلامية هى الدولة الوحيدة القادرة على إقامة دولة القانون، حيث تسبق الشريعة السماوية على الدولة وتقيدها وتعلوها، وهى فوق ذلك مستقلة عنها.. والمشاركة السياسية توجبها الشريعة فى إطار بناء النظام السياسى الإسلامى، وتصويب مساراته والتصدى لما يطرأ من انحرافات.. وحقوق الإنسان، هى حقوق تقررها الشريعة، ومن ثم لا تخضع للتعديل أو التبديل وفق هوى الحكام ورغبات الطبقة المسيطرة، وهو من أهم ضمانات الحقوق التى يسعى إليها أى نظام سياسى عادل رشيد.

العلاقات الدولية فى الإسلام

أن الفقه السياسى الإسلامى قد أرسى أول قواعد عرفها العالم فى التعامل مع الآخر على المستوى الدولى، سواء كان ذلك فى حالة الحرب أم فى حالة السلم، ووضع بذلك اللبنة الأولى للقانون الدولى، التى كانت جزءا من القانون الداخلى للدولة الإسلامية، فيما سُمى بعلم «السير».

وفى ضوء ذلك، فإن قيام علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والقوى الدولية

والدول الأخرى غير الإسلامية، يجب أن يكون على أساس الندية وتبادل المصالح واستبعاد كل أشكال الهيمنة وفرض التبعية ودعم العدوان أو الاحتلال.

و الشريعة الإسلامية قد تفوقت على غيرها من الشرائع فى وفائها للعهود مع غير المسلمين وفى حمايتها لحقوق الأفراد الداخلين فى هذه العهود.

فقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعهد والالتزام بالعقد وعدم تجاوز ذلك بحال فقال: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) المائدة.. وقال تعالى: (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا) الإسراء 34.. وقال تعالى: (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا) النحل 91.. وقال تعالى: (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) المؤمنون 8.

بل قدم القرآن الوفاء بالعهد مع غير المسلمين على واجب نصره المسلمين المقيمين فى غير دار الإسلام لو طلبوها فقال تعالى (وإن استنصروكم فى الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق) الأنفال 72.. كما جعل القرآن الالتزام بالعهد من التقوى (فأتوموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين) التوبة 4.. وقال تعالى: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين) التوبة 7.

كما أوجب الفقه الإسلامى الوفاء بالعهد ومقتضاه، وما هو أولى منه، لأن الأصل فى جنس هذه المسائل والشروط: أن الأمان على الشئء، هو أمان على مثله، وعلى ما فوقه ضررا، ولا يكون أمانا على ما دونه ضررا.

كما حرم الفقه الإسلامى التعرض لأفراد المعاهدين، إذا كانوا فى دولة بينها وبين المسلمين حرب، لأن العهد تسرى أحكامه على المعاهدين فى أى مكان ذهبوا.

كما لم يجز الفقه الإسلامى الاشتراك مع الخوارج (الذين لا يتحرزون فى قتالهم) فى قتال غير المسلمين.. إلا بعد التأكد من أنهم لم ينقضوا عهدها، فإن كانوا قد غدروا، فلا يسعنا القتال معهم، لأن الوفاء بالعهد واجب. بل يجب دفع ظلمهم عن المعاهدين.. كما يجب دفع ظلم أهل العدل أيضا إذا وقع منهم على المعاهدين.

وإذا غدر المعاهدون، فلا يعاملوا بالمثل.. بل يظل الوفاء واجبا.. فلما خافت الروم - معاوية رضى الله عنه - على أن يؤدى إليهم مالا، وارتهن معاوية منهم رهنا من أفرادهم، فلما غدرت الروم وقتلوا رهائن المسلمين، رفض معاوية وأجمع المسلمون معه على عدم جوائز قتل رهائنه، وخلصوا سبيلهم، وقالوا بوفاء بغدر خير من غدر بغدر.

تحذير من اللهث وراء الغرب!!

لذا فوجب التحذير من دعاوى تقليد الغرب، خاصة فى هذا المجال المهم فهى:

أولا: دعاوى تفتقر إلى السند الشرعى، وتصطدم أحيانا مع الثوابت.

ثانيا: فالخضوع لمنطقها يرتب خضوعا لكل تداعياتها، حيث تتحول إلى معول هدم بدلا من أن تستعمل فى الترميم والبناء.

ثالثا: لأنه من المستحيل أن تتجدد عزائم أمة وتنهض على مجرد، التقليد لغيرها، فضلا عن أن ذلك إنما يكرس شعورا بالدونية الحضارية، وهو ما يلغى شخصية الأمة ويكلها إلى السلبية والاستسلام.

رابعا: إن تجربة التقليد خلال قرنين من الزمان، على طول منطقتنا وعرضها لم تحقق أى نجاح يذكر، فضلا عن أنها مزقت الأمة، وكرست التخلف والتبعية واستبعاد الشريعة.

خامسا: تؤكد قواعد النظرية السياسية والقانون الدستورى وعلم الاجتماع السياسى أن النظم السياسية هى تعبير حرفى عن عقيدة الأمة وظروفها الاجتماعية، ومن ثم فهى لا تخضع للتصدير والاستيراد كما الآلات والمأكولات.

سادسا: إن اختزال مشروع النهضة الإسلامية فى تقليد الغرب أو محاولة اللحاق به، هو تسليم بالهزيمة منذ البداية، كما أنه تزييف واضح للمسيرة، لأن تقليد الغرب أو محاولة اللحاق به، سيجعله

دائماً هو القبلة والهدف، وهو ما يصادر التراث وينفى الهوية.
 سابعا: إن التفسير الأقرب لحالة التعلق بالاستيراد من الخارج في مجال القيم والنظم السياسية، إنما يرجع كما قال ابن خلدون إلى أن المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب في شعاره وزيه وسائر أحواله وعوائده.. وهو ما يرجع إما إلى الاعتقاد بكمال الغالب، أو ما وقر لدى المغلوب من تعظيم الغالب، أو الاعتقاد بأن الغالب إنما غلب بما انتحله من العوائد والمذاهب.
 أن التبرير الذي يسوغ لاستيراد النظم السياسية الليبرالية، على أساس إمكانية الفصل بين قيم الليبرالية وآلياتها، وهو ما ترجمه البعض إلى نظرية تعتمد المرجعية الإسلامية والآليات الديمقراطية، هذا التبرير لم يتمكن حتى الآن أن يرد على الانتقادات الرئيسية الموجهة لعملية التقليد والاستيراد في هذا المجال المهم، كما أنه يتجاهل أن الآليات الديمقراطية تؤدي إلى جميع تداعيات الفلسفة الليبرالية، ومن ثم علمنة الدولة وتغريب المجتمع، فلا يمكن في ظلها تقييد الحرية الاقتصادية بحرمة الربا، ولا تقييد الشخصية بحرمة الخمر والميسر والفواحش، ولا تقييد حرية التعبير بتحريم الردة، وإذا تم هذا التقييد، فإن النظام يوصف بانتهاك القواعد الديمقراطية، ويتعرض لعقوبات أشد من عقوبة المرتد!!

إن التعامل مع المخالفين في العقيدة داخل المجتمع الإسلامي، يعبر عن أول قواعد تشريعية يعرفها العالم، تعمل على حمايتهم واحترام حقوقهم، بل واعتبار العدوان عليهم عدواناً على الدولة والمجتمع، وهي في هذا قد تفوقت على مفهوم الأقليات الذي أفرزته الليبرالية الحديثة والذي لم يمنع اضطهادهم والعمل على تمييزهم.

وعلى هذا لا يمكن اعتبار أن غير المسلمين في المجتمع الإسلامي محاربين، لمجرد زوال الحكم الإسلامي، وذلك لبقائهم على العقد الأول الذي عقده أجدادهم مع الدولة الإسلامية.
 ولا يمكن كذلك اعتبار أقباط مصر ناقضين للعهد لمجرد أن عدداً من أقباط المهجر قد غلبوا مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد وأمنها القومي وذلك لأن نقض البعض لا يسرى على الكل.

نقلا عن الشروق



« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
 You may not post replies
 You may not post attachments
 You may not edit your posts

BB code is مُتاح
 استخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
 كود الـ [IMG] مُتاح
 كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع

قضايا سياسية

إذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:57 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة





[منتديات الجماعة الإسلامية](#) < [المنتدى العام](#) < [قضايا سياسية](#)

تحديث هذه الصفحة [عبد وطارق الزمر \(8\)](#)

البحث

مشاركات اليوم

التقويم

قائمة الأعضاء

الأسئلة الشائعة



أدوات الموضوع [طريقة العرض](#)

#1

PM 09:29 ,09-06-2009

تاريخ التسجيل: Aug 2007
المشاركات: 116

[islam11](#)
Senior Member

[عبد وطارق الزمر \(8\)](#)

ندعو القاعدة لوقف العمليات داخل المجتمعات الإسلامية

كتب : محمد سعد عبد الحفيظ : بتاريخ 6 - 9 - 2009

في الحلقة السابقة من من وثيقة " البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام " أكد عبد وطارق الزمر القياديين الجهاديين المحبوسان على ذمة قضية أعتيال الرئيس السادات أن نموذج الخلافة فقط هو القادر على التعبير عن عقيدة التوحيد، مشيرين إلى ان واجب السلطة السياسية الأول هو التأسيس لنموذج الاستخلاف . وأشار آل الزمر أن السلطة السياسية في الفقه الاسلامي تستمد ولايتها العامة من الاختيار أو البيعة، وقالوا " أن قبول الفقه الاسلامي بولاية الاستيلاء قبول اضطراري على سبيل الاستثناء "

اليوم وفي حلقة الاخيرة من الوثيقة تناول القياديين الجهاديين العديد من القضايا الخلافية، ابرزها مطالبهما لقادة تنظيم القاعدة بمراجعة عملياتهم المسلحة داخل المجتمعات الإسلامية، كما طالباه بمراجعة فتواه بشأن استباحة المدنيين الغربيين، الا انهما وفي نفس الوقت اعلنا تأييدهما الكامل للجهاد المشروع الذي تديره القاعدة في بلدان العالم الاسلامي المعرضة للاحتلال والعدوان . واعتبر آل الزمر ايران اضافة للأمن القومي العربي، مؤكداً أن العدوان عليها هو عدوان على المنطقة بأسرها، وقالوا " إذا كان من حق الحكومة المصرية أن تعلق علاقاتها مع ايران على رفع اسم خالد الإسلامبولي من أحد شوارع طهران.. فمن حقنا أيضاً أن نطالبها بتجميد العلاقات مع إسرائيل حتى ترفع خريطة نهر النيل من أعلى بوابة الكنيسة " وجدد القياديين الجهاديين رفضهما التام لاتفاقية كامب ديفيد، وقالوا " مازلنا نعتقد بحرمة الصلح المنفرد مع اسرائيل أو الاعتراف بها " ،واضافا " السادات لم يكن اماماً للمسلمين حتى ينفرد بتقدير المصلحة "

وكانت قضية الموقف من كامب ديفيد قد اثارت جدلاً حاداً داخل صفوف الاسلاميين، لاسيما الجماعة الإسلامية، حيث اعتبر الدكتور ناجح ابراهيم الرجل الثاني في الجماعة ومنظرها أن اتفاقية كامب

ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل كانت أفضل المتاح أمام مصر رغم سلباتها، مؤكداً أن مصر بظروفها المحلية والإقليمية والدولية لن تستطيع أن تعيش باستمرار في حالة حرب متصلة مع إسرائيل، وأنها لا تملك القدرة العسكرية ولا السياسية أو الاقتصادية لتحرير فلسطين كلها. " وأكد كذلك أن " هناك فرق بين الحق المطلق وبين ما يفترضه الصلح على الأطراف " .

اثر ذلك الموقف الذي ايده العديد من اعضاء مجلس شورى الجماعة الاسلامية، باستثناء عبود وطارق الزمر ، الجدل داخل صفوف شباب الجماعة ، خاصة بعد نشر المقال على موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية ، وقيل حينها أن بعض اعضاء مجلس شورى ينون اعلان استقالتهم ، حتى حصلت " الشروق " على وثيقة " البديل الثالث " التي توضح موقف عبود وطارق الزمر من تلك القضية الشائكة التي كانت سبباً رئيسياً في اتخاذ القرار بأغتيال الرئيس السادات عام 1981 .

الحرب على الإرهاب

إن ما يسمى بالحرب على الإرهاب في بلادنا، إنما يعبر بشكل واضح، عن مأزق سياسى فادح، وعجز عن التعاطي مع المشكلات المتنامية لمجتمعاتنا، وهي أيضا محاولة مستميتة للبحث عن موطئ قدم لكراسي الحكم، في ضوء التحولات الدولية الجارفة والزلازل السياسية العاتية التي تشهدها المنطقة، وعلى هذا فقد أصبح الإرهاب هو الشماعة التي تتحمل مسؤولية فشل كل جهود التنمية!! والعقبة الكئود على طريق الإصلاح السياسى!! وهو ما يدل على تضليل واضح، وتزييف لا يقبله عاقل، وإذا افترضنا جدلا أن ما يسمى بالإرهاب يمثل هذه الخطورة على المجتمعات الإسلامية، فهل يمكنه أن يحتل هذه الأولوية المطلقة؟! .

كما أن الحرب على الإرهاب إن كان يمكنها أن تبرر طموحات القوى الدولية الساعية للسيطرة على منطقتنا، فهي لا يمكن بحال أن تبرر الطموحات العاتية للاستبداد المحلى، الذى يقاتل من أجل الاستئثار بحكم البلاد، والافراد بتقرير مصيرها، فضلا عن أن الحكام فى بلادنا يعلمون تماما أن السبب الرئيسى لظاهرة العنف السياسى إنما يرجع إلى الاحتقان السياسى المزمن، والاضطهاد المنظم والمتواصل للتيار الإسلامى، وأن مجتمعاتنا، دون حاجة لأى دعم دولى، يمكنها أن تضع حدا لدوامات العنف المتصاعد، وذلك عن طريق الحوار السياسى، بعيدا عن سراديب ومغارات الحل الأمنى، الذى يخلق سلبيات ومخاطر كان يمكن تفاديها لو تم تحييد الأمن، بل إن الحل الأمنى فى مصر، على سبيل المثال، بدلا من أن يحتوى جماعتين «الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد» على مدى أكثر من عشرين عاما، إذا به يستنفر ويستعدى جميع الجماعات الإسلامية فى العالم، فهل هذا يعد حلا؟ .

الموقف من تنظيم القاعدة

أما عن موقفنا من تنظيم القاعدة فإننا نعلن تأييدنا للجهاد المشروع الذى يديره في بلدان العالم الاسلامى المعرضة للإحتلال أو العدوان ، بل أن جهاد القاعدة فى هذا المجال هو محل تقدير واحترام من جميع المخلصين فى الأمة ، وأننا على أتم استعداد لأن ندفع حياتنا ثمنا للدفاع عن هذا الجهاد المشرف والذى نعتقد أنه يلقي كل تقدير واحترام من مخلصي الأمة .

كما نتمنى على قادة التنظيم أن يقوموا بمراجعة استراتيجيتهم الساعية لنقل العمليات المسلحة داخل بعض بلدان العالم الإسلامى وذلك لأنها قد وقعت بالفعل في العديد من المحاذير الشرعية التي تعذر تفاديها كما أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها فضلا عن أنها تربك وتشتت جهود المقاومة ، كما أن ذلك يدخل فى إطار ترتيب أولويات الصراع والحفاظ على سمعة الإسلام وصورة المقاومة الإسلامية الشريفة ، ونؤكد على أن هذا لا يعنى الاستنكار على تنظيم القاعدة أو أى تنظيم آخر يقوم بمقاومة الاحتلال الأجنبى .

كما نتمنى أن يراجع تنظيم القاعدة فتاواه بشأن استباحة المدنيين الغربيين، التي لا تستقيم مع أحكام الفقه الإسلامي أو السياسة الشرعية الصحيحة.

ونطالب قادة القاعدة ألا يستكروا علي العاملين للإسلام اجتهاداتهم التي يعملون من خلالها لنصرة الدين وفي ذلك فإننا نخص بالذكر حركة حماس التي عجز الجميع عن تقديم أي دعم مناسب لها وهي تتصدي ببسالة لأشد أعداء الأمة وتتلقى بصدور عارية وظهر مكشوف صواريخ وقاذفات أكبر ترسانة عسكرية في المنطقة بشجاعة وثبات منقطع النظير ،، بل إن الجميع يجب أن يدافع عن هذا الجهاد المشرف، الذي أصبح أمل الصحوة الإسلامية وتعلقت به مصائر شعوب المنطقة الإسلامية

الموقف من إيران وحزب الله

أن الموقف من إيران يجب أن يتأسس في ضوء الرؤية الشاملة للتحديات التي تتعرض لها المنطقة الإسلامية، وبالأخص تحديات المشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي يسعى لتفتيت المنطقة، وقتل كل أشكال الإرادة السياسية بها.. ومن هنا تصبح إيران إضافة للأمن القومي العربي، ويصبح العدوان عليها عدوانا على المنطقة بأسرها.

ويعد ذلك الموقف هو التعبير الصحيح عن فقه السلف الصالح في التعامل مع مثل هذه القضايا.. فإيران لا تسعى لنشر مذهبها الشيعي بالمنطقة العربية، لأن ذلك يضر بمشروعها السياسي. فضلا عن أن ذلك سيعرض مذهبها لمحنة علمية شديدة إذا وضع في مواجهة عقيدة أهل السنة والجماعة. أن الموقف العربي من إيران وحزب الله يعكس طبيعة السياسات العربية التي لم تعد تستطيع مقاومة النفوذ والسياسات الأمريكية - الإسرائيلية في المنطقة فرضت للأمر الواقع، إضافة إلى عدم قدرتها على بناء سياسات أمن قومي جديدة تواكب التغيرات الكبرى على المستوى الدولي والإقليمي، مما جعلها تستسلم للسياسات الدولية، لهذا فقد أصبحت العلاقات القوية مع الولايات المتحدة هي أهم ركائز الأمن القوي لدى بعض الدول العربية. كما أصبح رضى إسرائيل أساسا من أسس الاستقرار السياسي!

ومن هذا المنطلق فإنه إذا كان من حق الحكومة المصرية أن تعلق علاقاتها مع إيران على رفع اسم خالد الإسلامبولي من أحد شوارع طهران.. فمن حقنا أيضا أن نطالبها بتجميد الاتفاقات والعلاقات مع إسرائيل حتى ترفع خريطة نهر النيل من أعلى بوابة الكنيسة وظهر الشيكل والعلم الإسرائيلي.

إسرائيل وكامب ديفيد

مازلنا نعتقد أن إسرائيل كيان عدواني غاصب اقتحم المنطقة بالقوة والحروب والمذابح، كما أن له أهدافا توسعية لم ولن تتوقف. إلا بموقف عربي وإسلامي جامع يضع حدا لذلك العدوان. أما عن اتفاقية كامب ديفيد وما تبعها من معاهدة السلام فكانت سببا في شل القدرات العربية بخروج مصر من ميزان القوى فحققت لإسرائيل ما لم تحققه بحروبها الطويلة، بل وأدخلت مصر في فلك المشروع الصهيوني الأمريكي بالمنطقة بشكل يصعب الخروج منه أو التمرد عليه. مما يؤدي إلى تعاضد الدور الصهيوني وانهيار الدور العربي كله كما هو واقع اليوم. ومازلنا نعتقد أيضاً بوجود الالتزام باتفاق علماء الأمة على حرمة الصلح المنفرد مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم جواز أي مصالح تتضمن التنازل عن ذرة من أرض فلسطين. فضلا عن الأراضي التي احتلت عام 1948م.

كما فالسادات لم يكن إماما للمسلمين حتى ينفرد بتقدير المصلحة، وإلا لجاز لكل كتيبة من كتائب الجيش الإسلامي أن تعقد صلحا منفردا مع أعداء الأمة.. فضلا عن أن المصلحة محل التقدير يجب أن تكون «عامّة» وأن تكون «متيقنة» وهو ما لا يمكن استخلاصه من نتائج وآثار كامب ديفيد بعد ثلاثين عاما.

ويكفي أن نرى آثار كامب ديفيد اليوم على تعامل إسرائيل مع المبادرة العربية للسلام التي يصير العرب على وجودها على الطاولة منذ عام 2004م بينما قامت إسرائيل بتهشيم الطاولة التي وضعت عليها المبادرة، برد شارون الدموي عليها في اليوم التالي!

إذا كان يمكن تبرير كامب ديفيد اليوم من منطلق أمنى أو سياسى علمانى فى أضيق مجال فلا يمكن بحال تبريرها من منطلق إسلامى أو عربى ينظر بعمق إلى مصالح الأمة ومستقبلها ومستقبل قضاياها الاستراتيجية.. كما لا يمكن اعتبار اتفاقيات «أوسلو» و«وادي عربة» من آثار الرشد الذى فرضته كامب ديفيد، لأنها من آثار الهزيمة والانقسام التى كرستها.. ولا يمكن أيضا اعتبار قبول حماس والجهاد الإسلامى للتهدئة مع إسرائيل امتدادا لفكر كامب ديفيد، لأن التهدئة والهدنة شىء بينما الصلح الدائم والمنفرد والاعتراف الكامل شىء آخر.

ويكفي أن نشير لمن يقيم الأمور بنتائجها إلى أن كامب ديفيد قد أسست لتمزيق عربى مازلنا نعانى منه، وكرست انقسامًا خطيرا داخل المجتمع المصرى فضلا عن نخبته، كما وضعت النظام الأمنى والسياسى فى مواجهة جديدة مدعوة غربيا وإسرائيليا مع الحركات الإسلامية والقومية، على أساس خطورتها على إمكانات القبول بإسرائيل فى المنطقة، وهى مواجهة مفتوحة وممتدة حتى اليوم. نقلا عن الشروق .



Quote



Post Reply

« [الموضوع السابق](#) | [الموضوع التالي](#) »

شروط الكتابة

You may not post new threads
You may not post replies
You may not post attachments
You may not edit your posts

BB code is مُتاح
إستخدام الوجوه التعبيرية مُتاح
كود الـ [IMG] مُتاح
كود الـ HTML مُتاح

الانتقال السريع

قضايا سياسية

إذهب

جميع الأوقات بتوقيت غرينتش +3. الساعة الآن 09:57 PM.

للاتصال بنا - منتديات الجماعة الإسلامية - الأرشيف - إلى الأعلى

حقوق النشر محفوظة

